التقييم ورسم مسار المستقبل

مفوضية الاتحاد الأفريقي

تقرير نهاية الفترة 2017-2020

جدول المحتويات

المختصرات ثالثا

تمهيد رابعا

مخلص تنفيذي خامسا

لمحة موجزة عن المعالم الرئيسية سابعا

1 مقدمة Error! Bookmark not defined.

2 تنفيذ الأولويات الاستراتيجية لأجندة 2063 Error! Bookmark not defined.

2.1 التكامل الإقليمي Error! Bookmark not defined.

2.2 الحكم الديمقراطي والسلم والأمن Error! Bookmark not defined.

2.3 الصحة والتنمية الاجتماعية والعلوم والابتكار Error! Bookmark not defined.

2.4 جعل الاتحاد الأفريقي أقرب إلى الشعوب Error! Bookmark not defined.

2.4.1 مراعاة منظور الجنسين في الاتحاد Error! Bookmark not defined.

2.4.2 إفساح المجال للشباب Error! Bookmark not defined.

2.4.3 إشراك المواطنين الأفريقيين والمغتربين Error! Bookmark not defined.

2.5 تأكيد مكانة أفريقيا على الساحة العالمية 16

3 تعزيز الاتحاد Error! Bookmark not defined.

3.1 تنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي Error! Bookmark not defined.

3.2 تمويل الاتحاد Error! Bookmark not defined.

3.3 المضي قدما في معاهدات الاتحاد الأفريقي Error! Bookmark not defined.

3.4 تنسيق الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية Error! Bookmark not defined.

3.5 التنسيق مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة Error! Bookmark not defined.

4 رسم مسار المستقبل Error! Bookmark not defined.

5 الاستنتاج Error! Bookmark not defined.

المختصرات

ACERWC	اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق ورفاهية الطفل
ACHPR	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AfCHPR	المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
AfTCOR	فرقة العمل الأفريقية المعنية بالاستجابة لجائحة كوفيد -19
Africa CDC	المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها
AGA	المنظومة الأفريقية للحكم
AMERT	أداة الرصد والتقييم والإبلاغ في أفريقيا
AMISOM	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
APRM	الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران
APSA	المنظومة الأفريقية للسلم والأمن
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
AUDA	وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي
AUEOM	بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات
AUFI	المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي
AUTJP	سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي
AUYVC	فرق الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي
AWLF	الصندوق الأفريقي لقيادة المرأة
AWLN	الشبكة الأفريقية لقيادة المرأة
CAADP	البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
CAR	جمهورية أفريقيا الوسطى
CPC	لجنة البرامج والمؤتمرات
CSO	منظمة المجتمع المدني
CSV/RA	الضعف الهيكلي للدول/تقييمات المرونة
DPA	ادارة الشؤون السياسية
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
EMBs	هيئات إدارة الانتخابات
EU	الإتحاد الأوروبي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEWE	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
Maputo Protocol	الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا
MPFA	إطار سياسة الهجرة لأفريقيا
MPSI	بطاقة أداء وفهرس بروتوكول مابوتو
MS	الدول الأعضاء
NGO	منظمة غير حكومية
ODA	المساعدة الإنمائية الخارجية
PANVAC	المركز الأفريقي للقاحات البيطرية
PAP	البرلمان الأفريقي
PAVEU	الجامعة الأفريقية الافتراضية والجامعة الإلكترونية
PBFA	البرمجة ووضع الميزانية والمالية والمحاسبة
PIDA	برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
PRC	لجنة الممثلين الدائمين
PSC	مجلس السلم والأمن
PSO	عمليات دعم السلام
RECs	التجمعات الاقتصادية الإقليمية
SAATM	سوق النقل الجوي الأفريقي الواحد
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SDGEA	الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا
STC	اللجنة الفنية المتخصصة
UN	الأمم المتحدة

تمهيد

في هذا التقرير، نقوم بتقييم السنوات الأربع الماضية لمفوضية الاتحاد الأفريقي ونقدم توصيات للاتحاد في رسم مسار المستقبل. وبينما نفعل ذلك، فإننا ندرك أننا بنينا على عمل المفوضية التي سبقتنا. لقد أحرزنا تقدما، ولكن لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتحقيق تطلعات قارتنا وتعزيز اتحادنا.

لقد ركزنا على تنفيذ الأولويات الرئيسية المنصوص عليها في مخطط أفريقيا لمدة 50 عاما - أجندة 2063. نحن نحرز تقدما، وإن كان متفاوتًا، في البدء في تحقيق تطلعاتها. ففي السنوات الأربع الماضية، تم التوقيع على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودخلت حيز التنفيذ في أقصر وقت على الإطلاق لمفاوضات حول اتفاقية تجارية بهذا الحجم. وإلى جانب إطلاق مبادرة السماوات المفتوحة وبروتوكول الحركة الحرة، فإن إمكانية تسريع التكامل كبيرة ويجب الاستفادة منها.

وحققت قارتنا بعض التقدم على طريق إسكات البنادق في السنوات الأربع الماضية. لقد حققنا بعض الانفراجات على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وفي السودان، وفي جنوب السودان. لقد ساهمنا في إبرام السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقدمنا المساعدة الفنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعمنا الانتقال في الصومال. لقد قمنا باعادة تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي وحشدنا مئات الملايين لدعم نضالات دولنا الأعضاء في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، من بين مناطق أخرى، في مجالات بناء القدرات ومنع نشوب النزاعات وعمليات دعم السلام. ومع ذلك، لا تزال القارة تواجه تحديات هيكلية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وتذكرنا التهديدات المستمرة والناشئة للسلم والأمن في العديد من الدول الأعضاء لدينا، بأن إسكات البنادق سيكون عملية طويلة ينبغي أن تستلزم تضافر جهود الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمواطنين وجميع أصحاب المصلحة للالتزام بتحقيق التنمية الاستدامة، وتعميق الحكم الديمقراطي، ودعم السلم والأمن. إن عودة ظهور الانقلابات العسكرية، والاضطرابات المدنية، والصراعات داخل الدول هي مصدر قلق خاص، مما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار في منع الصراع الهيكلي، والحوار السياسي، والوساطة، وإعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع. ولا تقل أهمية، الحاجة إلى تكييف مؤسساتنا وطرائق للمشاركة للرد على التطرف العنيف والجرائم العابرة للحدود ومخاطر الأمن الالكتروني.

ومن خلال الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وضعنا آليات تسمح لاتحادنا بأن يكون أكثر فعالية وكفاءة وأكثر ملاءمة للغرض. لقد أحرزنا تقدمًا في إعادة الهيكلة والتحسين ووضع الأنظمة التي ستؤدي إلى نتائج أكبر، مع الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة. بينما لا يزال هناك الكثير من العمل، فإننا نعمل على تقريب الاتحاد الأفريقي من الناس وتعزيز مكانة أفريقيا على الساحة العالمية. نحن نعيد تقييم شراكاتنا وعملنا على تقوية صوتنا والعمل كفرد واحد. لقد اتخذنا بعض الخطوات إلى الأمام في إنشاء اتحادنا وإفساح المجال لشبابنا.

هذا لا يعني أنه لم تكن هناك عقبات في طريقنا أو أن عملنا قد تم. ويمكن، بل يجب أن تتحسن قيود الموارد والقدرات، والتنسيق غير الكافي، والبطء في تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي وكذلك الإصلاحات المؤسسية للاتحاد. إن عزمنا والتزامنا على مواجهة هذه التحديات هو مصدر قوتنا. ويجب أن يستمر عملنا بجدية وبطاقة وحيوية متجددة.

وننهي هذه الفترة في وقت كثير الاضطراب ويتسم بعدم اليقين وكذلك بالتحولات غير المسبوقة في الطريقة التي نعمل بها بسبب جائحة كوفيد -19. وكان علينا التكيف وإعادة التنظيم وإجراء تغييرات على كيفية انجاز تفويضنا. لقد تعلمنا أن التغيير والابتكار أمران حتميان لمواجهة تحديات عصرنا ونشعر بالاطمئنان بأننا معا، لا يوجد الكثير الذي لا يمكننا التغلب عليه. ويجب أن نجتمع معا لتعزيز قدرتنا على الصمود وتعبئة واستغلال قدراتنا لإعادة تشكيل عالمنا.

معا، متحدون، سنحقق أفريقيا التي نريدها.
موسى فقي محمد

ملخص تنفيذي

يسلط هذا التقرير الضوء على المعالم الرئيسية التي حققتها المفوضية المنتهية ولايتها والتحديات التي واجهتها خلال ولايتها من 2017-2020. ويقدم التقرير انعكاسات حول الدروس المستفادة في تنفيذ أجندة 2063 ومشاريعها الرئيسية وكذلك حول الإصلاح المؤسسي. كما أنه يعرض توصيات للنظر فيها من قبل المفوضية القادمة والدول الأعضاء بشأن الطريق إلى الأمام نحو تعزيز الاتحاد وتحقيق أفريقيا التي نريدها.

وكانت الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 واسعة النطاق. لقد أعيد تأكيد تصميم الاتحاد على مواجهة التحديات المشتركة وتجلت في الاستجابة التي كانت نموذجية. ودفع المفوضية بالمثل إلى تكييف وابتكار أساليب عملها وعملياتها وطرائقها، مع تبني التكنولوجيا والابتكار. وعلى الرغم من التحديات، فقد أتاحت للمفوضية فرصة لتعديل أولوياتها، فضلاً عن تعزيز الكفاءة والفعالية. وأكدت جائحة كوفيد 19 من جديد عزم الاتحاد الأفريقي على التركيز على تعزيز قدرات الاتحاد والاعتماد على الذات من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك في التعامل مع الجوائح وحالات الطوارئ والتهديدات الناشئة. ومع الالتزام السياسي والابتكار والتركيز على تنفيذ أولويات أجندة 2063، أصبح التكامل الإقليمي والسلام والتنمية المستدامين في المتناول.

وخلال فترة ولايتها، ركزت المفوضية على تنفيذ خطة العمل للسنوات العشر الأولى من أجندة 2063 ومبادراتها الرئيسية. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت نحو التكامل الإقليمي إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومبادرة السماوات المفتوحة، واعتماد بروتوكول حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي. وفي حين أن التداول التجاري لم يبدأ بعد بسبب قيود جائحة كوفيد 19 وكذلك الانتهاء من القضايا المعلقة، فإن دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ يحمل الكثير من الأمل لمستقبل القارة. وهذا يتطلب، مع ذلك، أن تصدق الدول الأعضاء على بروتوكول حرية الحركة وتنفيذه دون تأخير، وهو شرط أساسي للتجارة والتكامل داخل الإقليم.
وتتوقف أسس التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في القارة على الحكم الديمقراطي والسلم والأمن. وخلال السنوات الأربع الماضية، ركزت المفوضية على المبادرات التي تهدف إلى إسكات البنادق من خلال تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم. وتم إنشاء صندوق السلام الذي تم تنشيطه مع تعزيز الادارة والرقابة بمبلغ 179.5 مليون دولار من مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي منذ عام 2017. وتم إنشاء وتشغيل لجنة فرعية تابعة للجنة الممثلين الدائمين معنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم. وتم اعتماد أطر مهمة للسياسات، بما في ذلك سياسة العدالة الانتقالية والبروتوكول المتعلق بانعدام الجنسية وتقديمها للنظر فيها على التوالي. وبينما ظلت القارة سلمية إلى حد كبير وتم تسجيل العديد من النجاحات في الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة، لا تزال هناك جيوب من الهشاشة، لا سيما في المناطق العابرة للحدود. وتواجه العديد من الدول الأعضاء لدينا ارتفاعا في الطائفية والعجز في الحكم مما يؤدي إلى اضطرابات مدنية و / أو صراعات داخلية. وسيتطلب إسكات البنادق تعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع ومعالجة الأسباب الهيكلية ومسببات الصراع والتهديدات الناشئة بطريقة مستدامة، وبالتالي ينبغي أن يصبح دعوة حاشدة للاتحاد بعد الفترة الحالية لهذه المفوضية.

ولا يمكن التأكيد على أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية والعلم والابتكار في جدول أعمال التنمية المستدامة. وركزت المفوضية جهودها على تعزيز المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لا سيما في استجابتها لفيروس إيبولا وكوفيد 19، والجامعة الأفريقية، وبرنامج الفضاء الأفريقي واعتماد إطار سياسة الهجرة الأفريقية. فقد قدمت، الاستجابة المنسقة وفي الوقت المناسب للإيبولا وكذلك التضامن الذي تم إظهاره، سابقة وقدرة على مواجهة كوفيد 19، كما يتضح من الاستراتيجية القارية المشتركة والتعبئة السريعة للموارد. ويعتبر التنفيذ الفعال لهذه المبادرات هي أعمال جارية ومن المتوقع أن تحتل مكانة بارزة في أولويات المفوضية المقبلة.

ويمارس المواطنون الأفريقيون خياراتهم بحرية، ويطالبون بالمساءلة والشفافية في بلدانهم وعبر الحدود وفي مؤسساتهم. وأتاح ذلك للاتحاد فرصة فريدة للوفاء بوعده بأن يكون اتحادا محوره الناس يقوده مواطنوه وقوة دينامية في العالم. وخلال فترة ولايتها، قطعت المفوضية خطوات واسعة في تقريب الاتحاد الأفريقي من الناس، ومراعاة منظور الجنسين في الاتحاد، وإفساح المجال للشباب وتعزيز المشاركة مع المواطنين والأفريقيين في المهجر. وعينت المفوضية، لأول مرة في تاريخها، مبعوثا خاصا للشباب. ووُضعت آليات المساءلة عن

الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، كما تم إطلاق عقد جديد للمرأة الأفريقية بشأن الشمول المالي. وتمت صياغة إطار عمل لتحويل مشاركة المغتربين من النموذج المخصص الحالي إلى نموذج أكثر منهجية عبر أنظمة وأجهزة الاتحاد الأفريقي.

وتم تعزيز مكانة أفريقيا على الساحة العالمية من خلال تطوير المواقف الأفريقية المشتركة، واستعراض الشراكات، والجهود المستمرة لإصلاح المؤسسات الدولية، ودعم جهود إنهاء الاستعمار - لا سيما جهود أرخبيل شاجوس، وحملة للترشيحات الأفريقية في المنظمات الدولية واستمرار التضامن مع فلسطين. وأصبحت المفوضية أكثر استراتيجية في مشاركتها وشراكاتها مع المؤسسات والشركاء العالميين، مما يعكس احتياجات وأولويات أفريقيا. وسيتطلب التحدث بصوت واحد حول القضايا ذات الاهتمام مزيدا من الاتساق والالتزام السياسي الذي ينبغي أن يشمل دفع جدول الأعمال الخاص بإصلاحات الحكم العالمية والمؤسسات المالية، فضلاً عن التمثيل العادل. وفي سياق ما بعد كوفيد، يجب أن يشمل العمل المنسق للتفاوض بشأن إعادة هيكلة الديون الخارجية وتخفيف عبء الديون.

إن تنفيذ الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التمويل المستدام للاتحاد، هو الأساس لتعزيز الاتحاد. ولا يزال التنفيذ الفعال لولاية الاتحاد يواجه العديد من التحديات التي تشمل: الافتقار إلى التنسيق الفعال والتماسك والتآزر بين أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة، والموارد المالية والبشرية والفنية المحدودة، وانخفاض تنفيذ معاهدات وسياسات ومقررات وقرارات الاتحاد الأفريقي. إن التنسيق المعزز مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، من خلال اعتماد بروتوكول جديد بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإضفاء الطابع المؤسسي على قمة تنسيق مخصصة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية سيقطع شوطا طويلا في تحقيق ذلك. وسيضمن تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن يحقق مبدأ التوزيع الفرعي والتكميلي والفعال والفعال للموارد، التأثير الأمثل.

وبدأ اصلاح الاتحاد وتم اعتماد هيكل إداري جديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وأدى جدول جديد لأنصبة مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأفريقي إلى تحسين تقاسم الأعباء بشكل عام ووضع نظام عقوبات أقوى لعدم دفع المساهمات لتعزيز القدرة على التنبؤ وحسن التوقيت. كما أجريت إصلاحات في الميزانية تهدف إلى تحسين الفعالية والكفاءة بشكل عام في استخدام موارد الاتحاد. ومن المتوقع أن تعطي المفوضية التالية الأولوية لهذه الإصلاحات لدعم الاتحاد لإعادة البناء بشكل أفضل في سياق ما بعد كوفيد 19 من خلال أن تصبح أكثر مرونة، وأكثر احترافا وفعالية، وكذلك أكثر مسؤولية وشفافية.

ويجب أن تستمر المفوضية القادمة في دعم الدول الأعضاء لتنفيذ أجندة 2063 ومشاريعها الرئيسية وتعزيز الاتحاد. وبعبارات محددة، من الأهمية إعطاء الأولوية لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي من خلال تنفيذ إطار العقد الاجتماعي للاتحاد الأفريقي لتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع وإعطاء الأولوية للأمن البشري. وينبغي أن تظل الأولوية لعام 2021 والسنوات القادمة هي الازدهار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، والاستثمارات في ادارة الصحة العامة بما في ذلك تحسين أنظمة الرعاية الصحية والقدرات والبنية التحتية والأطر القانونية، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والمالية للاتحاد الأفريقي لتصبح ملائمة لغرض الاكتفاء الذاتي، وبناء شراكات عادلة مدفوعة بأولويات أفريقيا.

لمحة موجزة عن المعالم الرئيسية

2017	
يناير	استبدال مقرر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في يونيو / يوليو باجتماع تنسيقي بين المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.
	اعتماد مقرر المؤتمر بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي.
	تم منح منظمة المرأة الأفريقية وضع وكالة متخصصة للاتحاد الأفريقي.
يوليو	تم تأسيس "شبكة المرأة الأفريقية في منع النزاعات والوساطة".
2018	

يناير	إطلاق سوق النقل الجوي الأفريقي الواحد.
	اعتماد القواعد الذهبية للتمويل.
	تمت المصادقة على لجنة وزراء المالية الخمسة عشر ووظيفة مراقبة الميزانية.
	تمت المصادقة على أول تقرير قاري للمراجعة كل عامين الصادر عن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية القاري.
	تمت المصادقة على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق التأسيس وخارطة طريق لتنفيذه.
مارس	اعتماد بروتوكول بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
يوليو	تم اعتماد الهيكل التنظيمي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية.
	توقيع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل 44 دولة عضوا.
سبتمبر	تم تبني إستراتيجية جديدة للاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
نوفمبر	اعتماد هيكل الحكم لوكالة التنمية للاتحاد الأفريقي.
ديسمبر	تم اعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتسهيل التجارة في موروني، جزر القمر.
2019	
فبراير	اعتماد جدول جديد للاشتراكات (2019-2021) .
	فتوى محكمة العدل الدولية لدعم إنهاء الاستعمار الكامل لأرخبيل شاجوس، في موريشيوس.
	اعتماد سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي.
	تم اعتماد المبادئ التوجيهية لإصدار جواز السفر الأفريقي.
	تم إطلاق التقرير القاري الأول حول تنفيذ أجندة 2063.
	تم إطلاق مبادرة سليمة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
يونيو	تم إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
يوليو	عُقد الاجتماع التنسيقي نصف السنوي الأول في نيامي، النيجر.
	تم اعتماد خطة عمل لتسريع التصديق / الانضمام إلى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي وتنفيذها وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن طرائق إنشاء اللجان القطاعية الوطنية والاتصال بها والتعامل معها.
ديسمبر	إطلاق الجامعة الأفريقية الافتراضية والإلكترونية.
2020	
فبراير	تم إطلاق استراتيجية الاقتصاد الأفريقي الأزرق.
	اعتماد بروتوكول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والقواعد الإجرائية التي تحكم اجتماع منتصف العام التنسيقي.
	تم اعتماد الهيكل الإداري الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي.
	تم اعتماد اختصاصات وهيكل أمانة صندوق السلام.
يونيو	أعلنت منظمة الصحة العالمية نهاية التفشي العاشر لفيروس الإيبولا.
أغسطس	توقيع اتفاقية جوبا للسلام الشامل.

1 مقدمة

يتمثل تفويض مفوضية الاتحاد الأفريقي، في دعم وتسهيل وتعزيز جدول أعمال التكامل للاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع أجندة 2063. ورثت المفوضية تنفيذ أجندة 2063، وخطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى للأجندة و12 مشروعًا رئيسيا كأولويات من المفوضية السابقة. وأعطت المفوضية الأولوية لأنشطتها الاستراتيجية لتنفيذ مقررات المؤتمر الرئيسية المتعلقة بأجندة 2063.

وأحرزت المفوضية تقدما كبيرا في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية لأجندة 2063 على النحو المفصل في القسم التالي. وعلى الرغم من الإنجازات البارزة، واجهت المفوضية العديد من التحديات والنكسات في تنفيذ أجندتها. فالعديد من التحديات هيكلية وطويلة الأمد تسبق هذه المفوضية وتشمل عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، والتنسيق غير الكافي وتحديد الأولويات، والفجوات في التنفيذ من قبل الدول الأعضاء بشأن التزاماتها القارية، وبطء وتيرة إعادة هيكلة الاتحاد لضمان ملاءمته للغرض، وأكثر مرونة، وأكثر مساءلة وفعالية. والآثار المترتبة على ذلك بعيدة المدى وتعطي زخما أكبر لضرورة تنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي وتحقيق اتحاد مكتفيا ذاتيا.

ويستعرض هذا التقرير السنوات الأربع الأخيرة لهذه المفوضية، الممتدة من 2017 إلى 2020. ويتم استكشاف تنفيذ أولويات جدول أعمال 2063، لا سيما التكامل الإقليمي، والحكم والسلم والأمن، والصحة والتنمية الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا، وتقريب الاتحاد الأفريقي من الناس، وتعزيز مكانة أفريقيا على الساحة العالمية. ويُنظر إلى تعزيز الاتحاد من منظور إصلاحات الاتحاد الأفريقي، وتمويله، ومعاهدات الاتحاد الأفريقي، والتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الأجهزة والمؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي. ويختتم التقرير برسم مسار مستقبل المفوضية القادمة - مسترشدة بالدروس المستفادة على طول الطريق.

2 تنفيذ الأولويات الاستراتيجية لأجندة 2063

خلال الفترة قيد الاستعراض، أعطت المفوضية الأولوية لتسريع تنفيذ أجندة 2063، مسترشدة بخطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى لأجندة 2063 التي تحدد المجالات ذات الأولوية والمبادرات الرئيسية للاتحاد. وتم إحراز تقدم كبير، بما في ذلك تعزيز المراقبة والإبلاغ كما هو موضح في التقارير المرحلية السنوية بالإضافة إلى التقرير القاري الأول الذي يوحّد ويستعرض حالة التنفيذ في 31 من 55 دولة عضوا وست مجموعات اقتصادية إقليمية. ويأتي ذلك بعد اعتماد إطار متكامل للرصد والتقييم لأجندة 2063، ودليل للمؤشرات، وأداة جمع البيانات، وتسهيل عملية إعداد التقارير. ومع ذلك، يظل توافر البيانات المصنفة عالية الجودة حول المؤشرات المختلفة لأجندة 2063 يمثل تحديا مستمرا.

ويعد إنشاء وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي- النيباد علامة فارقة في تنفيذ أجندة 2063 خلال هذه الفترة. ويحظى الاتحاد الأفريقي الآن بوكالة تنمية كاملة الأهلية ستعمل على تحسين التأثير والكفاءة التشغيلية. وتم تكليف وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي- النيباد بشكل أساسي بتنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية المنصوص عليها في أجندة 2063 بهدف تسريع التكامل الإقليمي. وللمضي قدما، من الضروري زيادة الموارد المخصصة للوكالة بشكل كبير لتلبية متطلبات التنفيذ الناجح لسياسات الاتحاد الأفريقي والمشاريع الرئيسية لأجندة 2063.

وفي حين تم بذل جهود لنشر ومواءمة أجندة 2063 مع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بما في ذلك تعيين نقاط الاتصال الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ونظرًا للعدد الكبير من المبادرات الرئيسية لأجندة 2063، فإن تحديد أولوياتها أمر بالغ الأهمية. ويجب تعزيز النظم الإحصائية الوطنية لسد فجوة البيانات لتسهيل الرصد والتقييم. علاوة على ذلك، فإن تعزيز التآزر وتقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ ورصد أجندة 2063، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية للاتحاد الأفريقي- النيباد،

وآلية المراجعة المتبادلة بين الأقران، أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يحظى دور المجتمع المدني في هذه العملية بالاهتمام الكافي على قدم المساواة.

2.1 التكامل الإقليمي

كانت الأولويات المتعلقة بالتكامل الإقليمي تتعلق بالطموحين الأولين من أجندة 2063: أفريقيا المزدهرة القائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة، وقارة متكاملة، موحدة سياسياً على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية. وركزت المفوضية على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتسهيل حرية تنقل الأشخاص، وتعزيز آليات المساءلة للزراعة.

المعالم البارزة:

- دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ
- إنشاء وتنفيذ السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي
- اعتماد بروتوكول حرية التنقل وجواز السفر الأفريقي
- تطبيق آلية مراجعة الزراعة كل سنتين

إلى جانب تعزيز التنمية المستدامة، تتمتع التجارة البينية الأفريقية بأحد أعلى الإمكانات لتحفيز التكامل الإقليمي في أفريقيا. لذلك كان إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد أهم المعالم المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال القمة الاستثنائية في مارس 2018 في كيجالي، رواندا وتم إطلاقها في نيامي في يونيو 2019. واعتبارًا من أكتوبر 2020، وقعت 54 دولة عضوا وصدقت 28 دولة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وبسبب كوفيد -19، تم تأجيل التبادل التجاري بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى عام 2021، مع العديد من المفاوضات المعلقة قبل أن تبدأ. ووضعت وحدة دعم مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية جدولاً زمنياً للاجتماعات التي ستؤدي إلى الانتهاء من جميع القضايا المعلقة بشأن عروض التعريفات وقواعد المنشأ والتجارة في الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل وحدة دعم مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمساعدة الدول الأعضاء في الاستعداد لبدء التداول التجاري من خلال إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين، وإعداد الوثائق التجارية، وإنشاء وتعزيز اللجان الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات وطنية لتطبيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع آليات لرصد التدفقات التجارية وإحصاءات التجارة بمجرد تشغيل سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتم انشاء أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في غانا مع المؤسسات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأقرت الأجهزة المعنية بالسياسات برنامج الحدائق الزراعية الأفريقية المشتركة لتسهيل الممرات الصناعية الضخمة العابرة للحدود وعبر الوطنية لإنتاج الأغذية والتجارة الحرة للمنتجات الزراعية دعما لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا تزال هناك عدة خطوات، بما في ذلك مواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وضمان إعداد الوثائق المطلوبة لتمكين التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوزيعها ولفت انتباه أصحاب المصلحة مثل المنتجين والمستوردين والمصدرين وشركات الشحن ونقل البضائع وإدارات الجمارك، والتشغيل التلقائي للعمليات الجمركية والتجارية التي من شأنها أن تكون أساسا للترابط بين إدارات الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين في القارة. ويجب أن تكون هذه أولوية رئيسية للمفوضية القادمة.

ومن الإنجازات الأخرى المتعلقة بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، اعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتيسير التجارة في عام 2018. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيز التجارة من خلال تيسير التجارة وتحسين الإجراءات الجمركية. ومن بين أهدافها تطوير نظام رقمي منسق من شأنه أن يخلق التعاون بين إدارات الجمارك عبر القارة ويدمج الاقتصادات الأفريقية في النظام العالمي.

ويعتبر تطوير البنية التحتية أمرا محوريا للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. وتابعت المفوضية تنفيذ أول خطة عمل ذات أولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (2012-2020) التي نتج عنها زيادة 16066

كيلومترا من الطرق و 4077 كيلومترا من السكك الحديدية و 3506 كيلومترات من خطوط نقل الطاقة وارتباط 17 دولة عضوا إضافية بكابلات الألياف البصرية الإقليمية. ومن خلال مشاريع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا التي تم إنشاؤها وتشغيلها، تم إنشاء 112900 وظيفة بشكل مباشر و 49400 بشكل غير مباشر. ونسقت المفوضية تطوير المرحلة التالية من برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية 2030-2021)، بما في ذلك تقييم احتياجات البنية التحتية في القارة وبناء قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية على نهج الممر المتكامل. وتتعلق التحديات التي تواجه برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بعدم كفاية الموارد، لا سيما الموارد المحلية، والتأخير في الاتفاقات بين البلدان، فضلا عن عدم مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية. ومن أجل تعزيز مشاركة الجنسين وإدماجهم في تطوير البنية التحتية الإقليمية، دعمت المفوضية إنشاء الشبكة الأفريقية للمرأة في البنية التحتية.

وكان إطلاق السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي في يناير 2018 علامة فارقة. وتخلق السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي سوقا واحدة للنقل الجوي في أفريقيا من خلال تحرير خدمات النقل الجوي في أفريقيا وهي قوة دافعة لأجندة التكامل الاقتصادي للقارة. وحتى الآن، وقعت 34 دولة عضوا على الالتزام الرسمي بإنشائه، ووقعت 18 دولة على مذكرة تنفيذ لضمان إلغاء أي اتفاقيات خدمات جوية لا تتماشى مع السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي. ويبلغ عدد سكان الدول الأربع والثلاثين التي انضمت إلى السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي حتى الآن 800 مليون نسمة و89٪ من حركة المرور داخل أفريقيا. وأثرت جائحة كوفيد 91 بشكل كبير على قطاع النقل الجوي الأفريقي وتفعيل السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي على وجه الخصوص. ويعد التنفيذ الكامل لسوق النقل الجوي الأفريقية أحد أهم الاستراتيجيات لإعادة تشغيل قطاع النقل الجوي الأفريقي وتعافيه.

ويعتبر وضع دراسة تحديد نطاق تفصيلية لشبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة عالية السرعة، أحد المشاريع الرئيسية لأجندة 2063، وكذلك يمثل وضع خطة رئيسية للمشروع من قبل المفوضية بالتعاون مع وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي- النيباد، تحديد الأهداف الفنية للمشروع. وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، صاغت المفوضية الاتجاهات الإستراتيجية القارية لعقد السلامة على الطرق (2021-2030) التي تهدف إلى تقليل الوفيات والإصابات على الطرق بنسبة 50٪ بحلول عام 2030. وستساعد التوجيهات الاستراتيجية في الحد من اتجاه الوفيات السنوية البالغة 296000 بسبب حوادث الطرق في أفريقيا.

ووافق المؤتمر على استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا التي تهدف إلى استغلال التكنولوجيا الرقمية والابتكار لتحويل المجتمعات والاقتصادات الأفريقية. وتهدف إلى تعزيز تكامل أفريقيا، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحفيز خلق فرص العمل، وكسر الفجوة الرقمية، والقضاء على الفقر من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، فضلا عن ضمان ملكية أفريقيا للأدوات الحديثة للإدارة الرقمية. وتمت تعبئة الموارد وبُذلت جهود على مستوى المفوضية في عام 2020 لتطوير استراتيجيات قطاعية لتنفيذ التحول الرقمي، بما في ذلك التمويل والبنية التحتية والتجارة والزراعة لعموم أفريقيا. وتم إطلاق مبادرة السياسات والتنظيم لأفريقيا الرقمية لتعزيز النطاق العريض الذي يمكن الوصول إليه عالميًا وبأسعار معقولة في جميع أنحاء القارة لإطلاق العنان للفوائد المستقبلية للخدمات المستندة إلى الإنترنت.

وواصلت المفوضية تنفيذ الإطار التنظيمي القاري المنسق لقطاع الطاقة في أفريقيا. والهدف من البرنامج هو تحديد الثغرات، والتوصية بأفضل الممارسات وتنفيذ خطط العمل في تطوير إطار تنظيمي قاري وإقليمي منسق في قطاع الطاقة الأفريقي، وبالتالي تمكين سوق الطاقة وتطوير البنية التحتية. ومن أجل توفير المزيد من الطاقة المتجددة، واصلت المفوضية تعزيز الطاقة الحرارية الأرضية في أفريقيا من خلال مرفق التخفيف من مخاطر الحرارة الأرضية الذي قدم منحًا تبلغ قيمتها حوالي 120 مليون دولار أمريكي إلى 30 مشروعا، بإمكانيات تبلغ 2800 ميجاوات.

وسعيا لتحقيق الطموح 2 من أجندة 2063، "قارة متكاملة، موحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية"، أعطت المفوضية الأولوية لاعتماد وتعزيز بروتوكول حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا وهو دور أساسي في تعزيز التجارة البينية والتكامل الإقليمي. وتم اعتماد بروتوكول

حرية التنقل وخارطة طريق التنفيذ الخاصة به في يناير 2018. وبينما يتطلب البروتوكول 15 تصديقًا ليدخل حيز التنفيذ، فقد حصل حتى الآن على 32 توقيعًا و 4 تصديقات فقط. ويؤكد بروتوكول حرية التنقل على حق المواطنين الأفريقيين في الإقامة وإنشاء عمل تجاري أو نشاط اقتصادي في بلد آخر، باستخدام وثيقة سفر مشتركة.

وسيكون جواز السفر الأفريقي، الذي تم اعتماد مبادئه الأولية في فبراير 2019، حافزا رئيسيا للتسريع من تخفيف أنظمة التأشيرات وتسهيل حق الدخول، بما يتماشى مع المادة 10 من البروتوكول. وقامت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتيسير متطلبات التأشيرة للأفريقيين، حتى قبل اعتماد البروتوكول. ولكي ينجح البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، يتعين على كل مجموعة اقتصادية إقليمية تحسين فعالية سياساتها قبل تكثيف الجهود على مستوى القارة. وأظهر عدد من التكتلات الإقليمية في أفريقيا تحسنا، وحافظت ثلاثة تكتلات على درجات المعاملة بالمثل المفتوحة، بينما واصلت أربعة تكتلات تحسين نتائجها بين 2016-2019. وعلى الرغم من أن اعتماد البروتوكول يعد علامة فارقة، إلا أن المستويات المنخفضة من التصديقات تظل عقبة أمام تحقيق أهدافه. وعلى الرغم من المرونة الإدارية الملحوظة لتسهيل سفر الأفريقيين داخل أفريقيا، لا تزال أنظمة التأشيرات التقييدية قائمة، وكذلك المخاوف الأمنية بشأن فتح الحدود.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، بُذلت جهود لتسريع النمو والتحول الزراعي وفقًا لإعلان مالابو لعام 2014. وعززت المفوضية آليات المساءلة من خلال إنشاء آلية مراجعة كل سنتين لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أحكام إعلان مالابو وقدمت تقريري استعراض كل سنتين إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في 2018 و 2020. كما طورت المفوضية مؤشر سلامة الأغذية في أفريقيا وأدرجته في استعراض الاتحاد الأفريقي كل سنتين للتحول الزراعي. وفي عام 2019، بعد بناء قدرة الدول الأعضاء على اعداد التقارير عنها، قدمت 50 دولة عضوا تقارير. وأدى ذلك إلى أن تحذو وكالات الأمم المتحدة حذوها، حيث تعمل على إدراج مؤشرات سلامة الأغذية في أهداف التنمية المستدامة. وتم دعم اثنتين وعشرين دولة عضوا لإضفاء الطابع المحلي على إعلان مالابو وتطوير و/ أو تحديث خطط الاستثمار الزراعي الوطنية الخاصة بها.

الدروس المستفادة والفرص

في حين أن زخم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإن كان في مراحله الأولى، واضحا، فلا يمكن قول نفس الشيء مع أجندة حرية الحركة - كما يتضح من انخفاض مستوى التصديقات. ولن تتحقق إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلا إذا تم استكمالها بالتنفيذ الكامل لأجندة السماوات المفتوحة والحركة الحرة. وهذه الأجندات الثلاث لا تنفصل بالفعل ويجب الترويج لها بشكل مشترك. علاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء تعزيز المؤسسات الوطنية المخصصة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما يتجاوز الوزارات القطاعية المسؤولة عن التجارة.

ومع دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ، ينبغي تعزيز تنسيق الاستثمار في إطار المفاوضات بشأن قانون الاستثمار الأفريقي. وحاليا، يتفاوض كل شريك حول معايير الاستثمار الخاصة به مع الحكومات المضيفة، مما يؤدي إلى معايير متنوعة وغير منسقة. ويؤثر هذا على الادارة الاقتصادية للقارة والشفافية والقدرة على التنبؤ عبر الحدود ويضعف القوة التفاوضية للدول الأعضاء الفردية، وبالتالي قدرة القارة على الاستفادة من سلاسل القيمة الإقليمية والفرص الاقتصادية عبر الحدود. ويتعين على الشركاء الوقوف وراء جهود الاتحاد الأفريقي للتفاوض على بروتوكول استثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وترحب هذه المفوضية مع التقدير بالجهود التي تبذلها المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التجارة الإقليمية وتسهيل حرية الحركة. وبينما اعتمدت معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية حتى الآن الأدوات ذات الصلة في هذا الصدد، فإن التنفيذ يتطلب التزاما سياسيا أكبر على مستوى الدول الأعضاء لتحقيق التجارة الإقليمية، وهو أمر مستحيل بدون حرية الحركة. وتُشجع الدول الأعضاء على مواجهة التحديات التي تعرقل التصديق على بروتوكول حرية التنقل وإدماجه وتنفيذه. وأظهرت جائحة كوفيد 19 الآثار المترتبة على عدم وجود نهج منسق للتنقل والهجرة، وهي القضايا التي يعالجها البروتوكول. وتتماشى المفوضية مع المجموعات الاقتصادية

الإقليمية التي تبنت وتنفذ مبدأ "الأبعاد المتغيرة" والدول الأعضاء التي بدأت في تطبيق القيم المنصوص عليها في البروتوكول قبل دخوله حيز التنفيذ. والدول الأعضاء المتبقية مدعوة إلى أن تحذو حذوها. ومع تسريع عملية التصديق، يجب على المفوضية القادمة إعطاء الأولوية لهذه المبادرة بالنظر إلى الفوائد المصاحبة للدول الأعضاء والمواطنين والاتحاد ككل.

2.2 الحكم الديمقراطي والسلم والأمن

كانت الأولويات المتعلقة بالحكم الديمقراطي والسلم والأمن مرتبطة بالطموحين 3 و 4 من أجندة 2063: أفريقيا تتسم بالحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وأفريقيا سلمية وآمنة. ولتحقيق هذين الطموحين، انخرطت المفوضية في إطار عمل المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن.

معالم بارزة:

- تسهيل التسوية السلمية للنزاعات باتجاه إسكات البنادق
- تفعيل صندوق السلام بمبلغ 179.5 مليون دولار
- تأسيس وتفعيل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم
- بروتوكول بشأن انعدام الجنسية والحق في الجنسية
- إطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي
- إطار النتائج القاري حول المرأة في السلم والأمن وتفعيل شبكة المرأة الأفريقية في منع النزاعات والوساطة
- المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الانتخابات خلال جائحة كوفيد 19

في عام 2018، قادت المفوضية أعضاء آخرين في برنامج المنظومة الأفريقية للحكم لتطوير خارطة طريق وخطة عمل للمنظومة الأفريقية للحكم لتسليط الضوء على المجالات الاستراتيجية للتعاون والتآزر. وكانت هذه المحاولة الأولى لتعزيز التخطيط التعاوني من قبل مختلف أجهزة الاتحاد مع تفويضات بشأن الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان والحكم في القارة. وتوفر خارطة الطريق آلية للتعاون بين أعضاء البرنامج حول تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدستورية وسيادة القانون والدبلوماسية الوقائية ومراقبة الانتخابات، من بين أمور أخرى. وبُذلت جهود لتعزيز الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي تركز على إنشاء تمويل يمكن التنبؤ به من خلال دمج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في ميزانية الاتحاد الأفريقي ووضع تقرير سنوي عن حالة الحكم في أفريقيا كأداة لتتبع اتجاهات الحكم في أفريقيا.

وتم إنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة الممثلين الدائمين معنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم وتشغيلها في عام 2019. ومن المتوقع أن تتصدر اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين الحكم الديمقراطي كأساس لتحقيق تطلعات أجندة 2063 وتعزيز التنسيق والتعاون الوثيقين للمبادرات ذات الصلة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. ومن المتوقع أن يظهر تتبع الامتثال لأدوات القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي خاصة فيما يتعلق بالفجوات والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء للامتثال لالتزاماتها بشكل أكثر بروزا في التفاعلات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين ومجلس السلم والأمن.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصبحت المساعدة الانتخابية أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، لا سيما هيئات إدارة الانتخابات، والمؤسسات المركزية في تعزيز انتخابات موثوقة في القارة. وتلقت عشر هيئات من هيئات إدارة انتخابات على الأقل، بما في ذلك تلك الموجودة في سياقات ما بعد النزاع، دعمًا فنيا وماليا مباشرا من المفوضية، مما ساهم في تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة عمليات الانتقال السلمية في الدول الأعضاء المعنية. وفي حين أن المفوضية نسقت بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي في 11 دولة عضوا أجرت انتخابات عامة في عام 2017، ارتفع هذا الرقم إلى 14 في عام 2018 و 15 في عام 2019. وبينما أجريت 16 انتخابات عامة في عام 2020، لم يتم نشر سوى 8 بعثات لمراقبة الانتخابات تابعة للاتحاد الأفريقي[1] بسبب القيود المفروضة استجابة لجائحة كوفيد 19. وتمت صياغة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي للانتخابات خلال جائحة كوفيد 19 وحالات طوارئ الصحة العامة الأخرى لدعم الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات سليمة واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالانتخابات أثناء حالات الطوارئ

[1] بوركينا فاسو، والكاميرون، وجزر القمر، وساحل العاج، وغانا، وغينيا، وتنزانيا وتوجو

الصحية العامة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تم نشر بعثات لمراقبة الانتخابات تابعة للاتحاد الأفريقي في 50 انتخابات عامة في جميع أنحاء القارة.

وقبل الانتخابات الحاسمة، تم ايفاد[2] عدد من بعثات الدبلوماسية الوقائية بالاشتراك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأمم المتحدة. وشجعت هذه البعثات أصحاب المصلحة على مواصلة الحوار والتسوية والحل السلمي للخلافات السياسية وساعدت على منع النزاعات الانتخابية من التصعيد إلى نزاع عنيف. وتشمل الانتقالات السلمية التي تم تسهيلها في الدول الأعضاء سيراليون في عام 2017، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2018، وغينيا بيساو في عام 2019. وكانت الإحاطات الدورية المقدمة إلى مجلس السلم والأمن بمثابة أداة إنذار مبكر للحث على الاستجابة المبكرة لتجنب العنف الانتخابي والمزيد من الاضطرابات.

كانت **الشؤون الإنسانية** وارتباطها بالتنمية وتغير المناخ وقضايا الحكم والسلم والأمن الشغل الشاغل للمفوضية، مما أدى إلى تحديد عام 2019 باعتباره عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا: نحو حلول دائمة التهجير القسري. ولعب إنشاء فرقة العمل الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لعام 2017 دورًا حاسمًا في تسهيل العودة الطوعية لأكثر من 50000 مهاجر إلى بلدانهم الأصلية والإجلاء الإنساني لأكثر من 4000 لاجئ وطالب لجوء. وأظهرت النيجر ورواندا تضامنا وقيادة نموذجيين، حيث أنشأتا آليات عبور طارئة لتسهيل الإجلاء الإنساني للاجئين العالقين وطالبي اللجوء من ليبيا. كما دعمت المفوضية التنسيق الاستراتيجي واضطلعت بالدعوة لتضامن إقليمي أوسع.

وخلال هذه الفترة، تم تطوير **البروتوكول المتعلق بانعدام الجنسية** والحق في الجنسية وتقديمه للنظر فيه وإقراره. ويشكل انعدام الجنسية والحرمان من الجنسية انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، ويمنع الأشخاص المتضررين من الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية، بما في ذلك المشاركة الكاملة والهادفة في الشؤون المجتمعية. إن ضمان تمتع كل أفريقي بالحق في الجنسية والانتماء إلى دولة قومية يساهم في التماسك الاجتماعي والتكامل الضروريين للسلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتم اعتماد سياسة **العدالة الانتقالية** للاتحاد الأفريقي في فبراير 2019. وتم تصميم سياسة العدالة الانتقالية في الاتحاد الأفريقي كمبدأ توجيهي للدول الأعضاء لتطوير سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الخاصة بسياقها لتحقيق السلام المستدام والعدالة والمصالحة والتماسك الاجتماعي والتعافي. وكانت عملية تطوير السياسات، التي امتدت على مدى ثماني سنوات، شاملة وتشاركية وتشاورية، مما أثمر عن وثيقة شاملة. كما تم تطوير خارطة طريق لسياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي لدعم تنفيذها.

وتماشياً مع خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لعام 2017 بشأن الخطوات العملية **لإسكات البنادق** في أفريقيا بحلول عام 2020، أشركت المفوضية الدول الأعضاء ولجنة السلم والأمن والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف معالجة الأسباب الأساسية والهيكلية للنزاعات وتعزيز الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وأعطى اعتماد قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2457 بشأن إسكات البنادق في فبراير 2019 زخما لحشد وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتنسيق الجهود لدعم تنفيذ خارطة الطريق. وأدى تخصيص موضوع عام 2020 باعتباره إسكات البنادق: تهيئة ظروف مواتية لتنمية أفريقيا، إلى تركيز الجهود على جدول الأعمال هذا. وركزت المبادرات على الاستمرارية الكاملة للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، من توقع النزاعات ومنعها، وإدارة النزاعات وحلها، إلى الاستقرار بعد النزاع وإعادة الإعمار والتنمية. وبُذلت جهود متضافرة لتعزيز دور المرأة والشباب في بناء السلام. وتم السعي إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لإشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في جهود السلام من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز على عمالة الشباب وإدماج المجتمعات المهمشة.

[2] بعض بعثات الدبلوماسية الوقائية رفيعة المستوى التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة قيد الاستعراض تشمل سيراليون (2017) وكينيا (2017) ومالي (2018) وزيمبابوي (2018) ومالاوي وغينيا بيساو.(2019)

ومنذ عام 2017، استجاب **مجلس السلم والأمن** للنزاعات والأزمات، بالإضافة إلى حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك تلك الموجودة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجامبيا وغينيا بيساو وليبيا ومالي والصومال وجنوب السودان والسودان. كما شارك مجلس السلم والأمن في معالجة مجموعة متنوعة من قضايا السلم والأمن، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف في القرن الأفريقي وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، والنزاع البحري بين كينيا والصومال وتغير المناخ والوجود العسكري الأجنبي، وكذلك تفشي وباء الإيبولا وجائحة كوفيد 19. وسمح مجلس السلم والأمن بنشر عدة بعثات، بما في ذلك "المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل" واستمر في تجديد تفويضات البعثات الحالية مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، والعمليات الهجينة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وخلال قمة يناير 2018، اعتمد المؤتمر أداة **صندوق السلام** على أساس هيكل الحكم والإدارة الذي أقره مجلس السلم والأمن والمجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام 2017. وحتى نوفمبر 2020، ساهمت 54 دولة عضوًا بما يزيد قليلا عن 179.5 مليون دولار في صندوق السلام. ويمثل هذا أكبر مبلغ من المال ساهمت به الدول الأعضاء في الصندوق منذ إنشائه في عام 1993. والهدف هو الحصول على منحة الدول الأعضاء في صندوق السلام البالغة 400 مليون دولار بحلول عام 2023. وسيمكن صندوق السلام الاتحاد الأفريقي من قيادة أجندة السلم والأمن الخاصة به على أساس تقييمه الخاص للمشاكل وتحديده للحلول المناسبة.

واستخدمت المفوضية بنشاط مساعيها الحميدة ومساعي مبعوثيها الخاصين في الدبلوماسية الوقائية لتحقيق تسوية سلمية للنزاعات بما في ذلك النزاعات الحدودية. واستندت المفوضية إلى المكاسب التي تحققت في حل النزاعات التي طال أمدها من خلال إعطاء الأولوية لتنفيذ اتفاقات السلام، واستراتيجيات الاستقرار بعد انتهاء النزاعات، وتقديم المساعدة الفنية لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ودعمت المفوضية، من خلال النظام القاري للإنذار المبكر، غانا في إجراء **التقييمات الافتتاحية للضعف/المرونة الهيكلية للدول** وتطوير استراتيجيات التخفيف من الضعف الهيكلي للدول. وتعتبر التقييمات الافتتاحية للضعف/المرونة الهيكلية للدول، واحدة من المبادرات الرائدة من قبل المفوضية لدعم الدول الأعضاء في تشخيص نقاط الضعف الهيكلية لديها، وتحديد آليات التكيف والمرونة، والأهم من ذلك، التنبؤ باستراتيجيات التخفيف لمنع الصراع. وستواصل المفوضية دعم الدول الأعضاء في إجراء تقييم وتنفيذ استراتيجيات التخفيف المحددة.

واصل الاتحاد العمل بشكل تعاوني مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) للتوسط في نزاع جنوب السودان، مما أدى إلى إنشاء حكومة الوحدة الانتقالية التي أعيد تفعيلها في جنوب السودان. وأدت جهود الاتحاد الأفريقي من خلال اللجنة المخصصة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان إلى حل ناجح للمسألة الخلافية المتعلقة بعدد وحدود الولايات في جنوب السودان، وعشر ولايات ومنطقتين إداريتين ومنطقة واحدة ذات وضع إداري خاص. وساهم ذلك في تسهيل التنفيذ الفعال للاتفاق المعاد تنشيطه لحل النزاع في جنوب السودان.

وتواصل المفوضية الانخراط في العملية الانتقالية السودانية، من خلال الإجراءات الاستراتيجية والسياسية مع الحكومة السودانية ومختلف المحاورين والمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى دوره في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) والحوارات رفيعة المستوى مع الأطراف المتحاربة وكذلك الحكومة السودانية، واصل الاتحاد الأفريقي دعم عملية السلام التي استضافتها جوبا. وأدى ذلك إلى توقيع اتفاق جوبا للسلام الشامل في 21 أغسطس 2020 والاتفاقيات اللاحقة بين الحكومة الانتقالية والفصيل المتمرد في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الشمال -الحلو و"الجبهة الثورية السودانية، الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال". ومن الجدير بالذكر أنه من خلال المشاركات الاستراتيجية والسياسية المذكورة أعلاه وعمليات الوساطة، ساهم الاتحاد الأفريقي بنجاح في شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب من قبل الولايات المتحدة. كما ساهم في عملية الانسحاب التدريجي لليوناميد لضمان حماية المدنيين، وضمان أن تكون بعثة الأمم المتحدة الجديدة للانتشار في السودان تحت الفصل السادس، كما وافق عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مايو 2020.

شاركت المفوضية بشكل كامل في جهود مكافحة الإرهاب، لا سيما في القرن الأفريقي وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، وتعمل بشكل وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تماشيا مع مبادئ التبعية والتكامل. علاوة على ذلك، اتخذت المفوضية خطوات ملموسة لتحسين التعاون والتنسيق والاتصالات لمواءمة التدخلات القارية في حالات الصراع والوساطة ومكافحة الإرهاب والتدبر بينها وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ومن أجل تعزيز التسامح الديني والسلام والتماسك الاجتماعي في أعقاب التطرف الديني والصراعات ذات الصلة، عملت المفوضية على تعزيز الحوار بين الأديان وداخلها. وتكمل هذه الحوارات عمليات دعم السلام في معالجة مسائل التطرف الديني أو التطرف العنيف وتسمح بفهم أعمق للأسباب الجذرية وصياغة مناهج

مبتكرة ومعاصرة لمكافحتها. وتم إحراز التقدم المحرز، لا سيما في حل بعض النزاعات التي طال أمدها في القارة، من خلال شراكات وثيقة ومنسقة جيدًا مع الشركاء الخارجيين وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر.

ويتمثل أحد المبادئ المركزية في تعهدات المفوضية للسلم والأمن في النهوض **بأجندة المرأة والسلم والأمن** في أفريقيا. وفي عام 2018، اعتمد مجلس السلم والأمن **إطار النتائج القاري** لرصد تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن والاستجابة لها. بعد ذلك، أصدر رئيس المفوضية أول تقرير لمفوضية الاتحاد الأفريقي على الإطلاق حول وضع المرأة والسلم والأمن. ويوجد في أفريقيا الآن 30 دولة لديها خطط عمل وطنية بشأن أجندة المرأة والسلم والأمن و 6 مجموعات اقتصادية إقليمية لديها خطط عمل إقليمية.

وتم إنشاء **شبكة المرأة الأفريقية في منع النزاعات والوساطة** بموجب مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الصادر في يوليو 2017 لتعزيز مشاركة المرأة في منع النزاعات وعمليات الوساطة. وقامت الشبكة بتدريب أعضائها أو توفير فرصة للتدريب على الوساطة وتحليل النزاعات من خلال شراكاتها المتعددة. كما عرضت طرقا عملية للأعضاء المدربين لتنفيذ خبراتهم وتدريبهم من خلال فرص النشر في مختلف بعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات ومكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي. ويبلغ عدد أعضاء الشبكة حاليا 470 عضوا عبر المناطق الخمس، ويوفر تنوع الشبكة فرصة كبيرة للإرشاد والتعاون عبر المناطق.

وواجهت أعمال النهوض بالحكم والسلم والمشهد الأمني في جميع أنحاء القارة عددا من التحديات التي أعاقت بشكل كبير تحقيق الأهداف المحددة للمفوضية. ومن أهم هذه القضايا الخلافية ولكن المتكررة المتعلقة بالسيادة وإحجام بعض الدول الأعضاء عن السماح بالوساطة المبكرة والحوار السياسي في النزاعات الداخلية وكذلك العابرة للحدود، وهو أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في العدد المتزايد من النزاعات التي يمكن تجنبها في القارة وإلغاء فعالية تدخلات الاتحاد الأفريقي. ويرتبط بهذا مسألة قدرة الدول الأعضاء واستعدادها لسد الفجوة بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. ومن أكثر التحديات الملحة التي تجاوزت فترة ولاية هذه المفوضية مسألة التمويل المتوقع والمستدام لعمليات دعم السلام. ويجب أن تستمر المفوضية في الدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به بشكل كاف لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بتفويض من الأمم المتحدة من المساهمات المقررة للأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والفرص

في حين أن دمج إدارتي الشؤون السياسية والسلم والأمن الذي تم التفويض بموجب الاصلاح، يوفر فرصة لتعزيز العلاقة التي تشتد الحاجة إليها بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، يجب توخي الحذر لضمان أن لا تطغى أحداهما على الآخرى وأن يعزز الاندماج الروابط بينهما والتكامل. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز أطر عمل المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن من خلال توفير الموارد البشرية والمالية لأمانة مشتركة لتنسيق وتتبع تنفيذ المبادرات ذات الأولوية بشكل فعال.

تُحث الدول الأعضاء على إظهار التزام سياسي متزايد ومستمر ومشاركة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لإسكات البنادق في أفريقيا، مما سيسهل تحقيق قارة خالية من النزاعات، بما يتماشى مع أجندة 2063. ويتعين اعادة صياغة الأطر الزمنية وطرائق الحملة وإعادة تصورها، مع الأخذ في الاعتبار أن الموعد النهائي لعام 2020 المحدد لتحقيق هذا الهدف لم يتم الوفاء به. ويجب أن تلتزم المفوضية القادمة بهذا الهدف وتعتمده كهدف طويل الأجل للاتحاد. ويجب أن يتم تمويل صندوق السلام بالكامل لتمويل بناء القدرات في مجال منع النزاعات، وإدارة النزاعات وحلها، وكذلك إعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع. ويجب أن يكون هناك تنسيق أكبر بين آليات الإنذار المبكر على مختلف المستويات لضمان تكوين منظور ثلاثي للبيانات واتخاذ مقررات مستنيرة بشكل أفضل تؤدي إلى اتخاذ إجراءات سريعة الاستجابة.

وفيما يتعلق بقضايا السلم والأمن والحكم المحددة، ينبغي أن تكون المفوضية استباقية في دعمها للدول الأعضاء. وينبغي زيادة وتعزيز الدعم المقدم من المفوضية إلى الضعف الهيكلي القُطري/تقييمات المرونة واستراتيجيات التخفيف من حدة النزاع كما تم في غانا في 2018. ويجب أن يعمل الاتحاد بشكل وثيق مع المجموعات

الاقتصادية الإقليمية في هذا الصدد وأن ينظر في إلغاء الاستثمار في بعض المجالات التي يشارك فيها حاليا والسماح للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأخذ زمام المبادرة. وعلى سبيل المثال، في مجال الانتخابات، يجب على المفوضية أن تدع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة تأخذ زمام المبادرة في متابعة الانتخابات ومراقبتها، بينما تركز على تقديم المساعدة الفنية قبل وبعد الانتخابات، لتجنب ازدواجية الجهود وتعظيم الاستفادة من الموارد. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى تخفيضات الميزانية والحاجة إلى التكيف وبناء القدرات والأدوات الفنية المناسبة للتعامل مع الحقائق الناشئة.

ولا تزال العديد من الدول الأعضاء تتحمل تحديات إنسانية ناجمة عن النزاعات أو نتيجة للكوارث الطبيعية. ويسلط الصراع الأخير في إثيوبيا الضوء على حاجة الدول الأعضاء والاتحاد إلى الاستثمار في الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة وكذلك جهود منع نشوب النزاعات لتجنب الكوارث الإنسانية. ويجب أن يعمل الاتحاد على منع النزاعات وتخفيفها وحلها من خلال الحوار والوساطة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويعد إعصار إيداي في موزمبيق شاهدا على الأثر المدمر للكوارث الطبيعية، والذي يتفاقم بسبب الافتقار إلى التنسيق الفعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين. وكان لغزو الجراد في شرق أفريقيا وآثار تغير المناخ تأثير مدمر على الأمن الغذائي وسبل العيش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذا هو الحال بشكل خاص في القرن الأفريقي والساحل ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي حين قدم الاتحاد الأفريقي بعض المساهمات لمعالجة الأزمات الإنسانية نتيجة للكوارث، فإن فعاليته لا تزال غير كافية. إن مسألة التنسيق والاستجابة الفعالة لمن هم في أمس الحاجة إليه هي جزء من التحدي. وتوضح استجابة الاتحاد لأزمة الإيبولا واستجابة الاتحاد الجارية لجائحة كوفيد -19 أنه من خلال التنسيق الإنساني الأفضل، يمكن تحقيق نتائج أكبر. وينبغي على المفوضية القادمة إعطاء الأولوية لنظر الوكالة الإنسانية الأفريقية في الحاجة الملحة إلى تفعيل آلية مصممة لمواجهة حالات الطوارئ.

2.3 الصحة والتنمية الاجتماعية والعلوم والابتكار

كانت الأولويات المتعلقة بالصحة والتنمية الاجتماعية والعلم والابتكار مرتبطة بالطموح الأول من أجندة 2063: أفريقيا المزدهرة القائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة. وركزت المفوضية جهودها على معالجة حالات الطوارئ الصحية وتعزيز التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

معالم بارزة

- الاستجابة في الوقت المناسب والفعالة والمنسقة للإيبولا وكوفيد 19
- تعزيز الوصول إلى التعليم من خلال الجامعة الأفريقية الافتراضية والإلكترونية
- اعتماد واستخدام إطار سياسة الهجرة المنقحة وخطة عملها
- اعتماد الموقف الأفريقي المشترك بشأن الاتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
- اعتماد بروتوكول بشأن الإعاقة

واصلت المفوضية، من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاستجابة للتفشي العاشر لمرض فيروس الإيبولا. وفي المجموع، نشرت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها 65 عاملاً في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية و 27 موظفًا لدعم الاستجابة لتفشي المرض. وبالتعاون مع الحكومة والشركاء، حقق هؤلاء الخبراء في 57406 تنبيهات، وأجروا اكتشافا نشطا لعدد 27767 حالة مشتبه بها، ودعموا تتبع أكثر من 8000 مخالط. وتلقوا واختبروا 42775 عينة في ستة مختبرات مدعومة من المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها ودربوا 3845 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في مجال العدوى والوقاية والمكافحة والتواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية ونقاط الدخول والمراقبة المجتمعية وتتبع الاتصال. وتواصل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها دعم الاستجابات للتفشي الحادي عشر في الاقليم الاستوائي في البلاد.

ومنذ الإبلاغ عن أول حالة اصابة بكوفيد- 19 في أفريقيا في 14 فبراير 2020، تولت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها جمع وتقديم البيانات من الدول الأعضاء حول مختلف جوانب الوباء واستجابة الجمهور. واعتمد وزراء الصحة الأفريقيون في فبراير 2020 **الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة لكوفيد 19**، والتي تهدف إلى منع انتقال العدوى والوفيات والتخفيف من الضرر الاجتماعي. وتم تفعيل فرقة عمل

أفريقية معنية بالاستجابة لكوفيد 19 للإشراف على الاستجابة للجائحة في أفريقيا منذ ذلك الحين. وأعطت المفوضية الأولوية لتعزيز المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتكون فعالة في تقديم التوجيه بشأن العلاج والاختبار وتطبيق الصحة العامة والتدابير الاجتماعية. ولتعزيز القدرات في مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، تم تدريب الموظفين على جوانب مختلفة من الاستجابة لكوفيد 19. واعتبارا من منتصف نوفمبر 2020، قامت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها بتدريب 1288 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في التشخيص المختبري، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والتواصل بشأن المخاطر، والرعاية السريرية والمراقبة من خلال الاجتماعات وجهًا لوجه و 67161 من خلال القنوات عبر الإنترنت. وأيضا، نشرت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها 188 خبيرا و9245 عاملا في مجال الصحة المجتمعية لدعم أنشطة الاستجابة في الدول الأعضاء.

ومن أجل ضمان الإمداد المستمر بالتشخيصات والإمدادات الطبية، أنشأت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها شبكة لوجستية وإمدادات داخل أفريقيا والتي من شأنها أن تسهل الحصول الجماعي على الرعاية، وجمع وتوزيع التشخيصات والإمدادات الطبية إلى الدول الأعضاء. واعتبارا من منتصف نوفمبر 2020، وزعت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها 6029832 اختبارا، و 10402086 قناعا للوجه و 743443 درعا للوجه، و 9346 نظارة واقية، و 536111 بدلة واقية، و 395 ماسحا حراريًا، و 3533 مقياسا للحرارة بالأشعة تحت الحمراء، و 636 جهازا للتنفس الصناعي، و 1800000 من أقراص ديكساميثازون إلى الدول الأعضاء.

وتم تشكيل فريق من المبعوثين الخاصين وتفويضه لحشد الدعم المالي لمكافحة كوفيد 19. ومن خلال جهود المبعوثين الخاصين، تلقت العديد من البلدان الأفريقية منحا وقروضا كدعم طارئ بما في ذلك وقف مؤقت لسداد الديون، لتعزيز الحيز المالي على الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي. علاوة على ذلك، دعم المبعوثون الخاصون إنشاء منصة المشتريات الطبية للدول الأعضاء لشراء الإمدادات الطبية والمعدات الصحية. ومن خلال بنك اللقاحات القاري لأفريقيا، أنتجت المفوضية مجموعة أدوات تشخيص طاعون المجترات الصغيرة التي تقلل تكاليف الشراء للدول الأعضاء في حالة تفشي المرض. وعززت المفوضية جهود إثيوبيا لوقف جائحة كوفيد 19 من خلال اختبار وإنتاج معقم اليدين. وشاركت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بالتعاون مع المبعوثين الخاصين، في مبادرة كوفاكس العالمية التي يقودها التحالف العالمي للقاحات والتحصين بشأن تأمين اللقاحات للقارة، بمجرد ترخيصها والموافقة علي استخدامها. وفي مارس 2020، أطلق رئيس الاتحاد الأفريقي سيريل رامافوزا، **صندوق الاستجابة لكوفيد 19 التابع للاتحاد الأفريقي**. وحتى الآن، تم التعهد بأكثر من 41000000 دولار أمريكي وتم استلام أكثر من 16000000 دولار أمريكي.

ومع تفشي جائحة كوفيد 19 للقارة الأفريقية، يواجه الاتحاد الأفريقي انعكاسا للمكاسب التي حققها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة. وسلطت الجائحة الضوء على العديد من أوجه عدم المساواة الكامنة بين الجنسين والتي إذا لم تتم معالجتها، فمن المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم تفشي المرض، وقد تؤدي الاستجابات التي لا تتضمن تحليل منظور الجنسين بدورها إلى تفاقم عدم المساواة.

وتم اعتماد **الوكالة الأفريقية للأدوية** في فبراير 2019 وستدخل حيز التنفيذ بمجرد التصديق عليها من قبل خمسة عشر دولة عضوا. ويوجد حاليا 18 دولة موقعة و 6 تصديقات. كما تعمل المفوضية مع البنك الأفريقي التنمية من أجل التنمية الصيدلانية في أفريقيا لإنشاء صندوق لدعم المصنعين الأفريقيين من أجل تعزيز إنتاج الأدوية والمنتجات والأجهزة الطبية في أفريقيا.

ووضعت المفوضية إطارا قاريا، وهو **خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة** (2019-2023). وتمثلت إحدى الإنجازات الرئيسية في إنشاء **الشبكة الأفريقية المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات** من أجل جمع ونشر بيانات قابلة للمقارنة عن تعاطي المخدرات والمشاكل ذات الصلة بشكل منهجي لتحسين صياغة السياسات والبرمجة لمعالجة اضطرابات تعاطي المخدرات في القارة. وساهمت المفوضية أيضا في إنشاء أربعة **مراصد إقليمية للجريمة المنظمة في أفريقيا**، فضلا عن **مؤشر الجريمة المنظمة الأفريقية** لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وأصبح **إطار سياسة الهجرة لأفريقيا**، الذي اعتمده المؤتمر في عام 2018، موقفا مشتركا بحكم الواقع بشأن أولويات أفريقيا حول قضايا الهجرة. وشكل إطار سياسة الهجرة لأفريقيا الأساس للحوار الذي تم تنشيطه بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنقل، وللمشاركة الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بشأن مسائل الهجرة. كما شكل الأساس لبرنامج الهجرة الأفريقي العربي وأرشد الموقف الأفريقي المشترك حول الميثاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وعلى الصعيد الداخلي، عززت لجنة التنسيق بشأن الهجرة التابعة للاتحاد الأفريقي التعاون والتنسيق بين الإدارات وبين الوكالات بشأن ادارة الهجرة. ومن أجل مواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة النظامية وغير النظامية، يتم تشغيل ثلاثة مراكز للهجرة: مركز العمليات القاري في السودان، والمرصد الأفريقي للهجرة في المغرب، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الهجرة في مالي.

وعلى الرغم من القيود الكبيرة على الموارد، تم تسجيل معالم بارزة في **العلم والتكنولوجيا والابتكار والمهارات**. وتم إجراء تقييم للتعليم والتدريب الفنيين والمهنيين في ثمانية بلدان بشكل تجريبي لمعالجة عدم تطابق المهارات وتحديد الممارسات الفعالة والفرص الاستراتيجية وكذلك الثغرات في القدرات التي يمكن معالجتها من خلال المساعدة الفنية وتحفيز الانتقال من المدرسة إلى العمل. وتم إطلاق منحة موليمو نييريري - الاتحاد الأفريقي في عام 2017 حيث حصل 21 مرشحًا (18 رجلا و 3 نساء) على منح دراسية. وفي عام 2018، اقتصرت المنحة على النساء لتشجيعهن على التحاقهن بدراسة الماجستير والدكتوراه في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وحصل ستون على منحة دراسية - 30 لدرجة الدكتوراه و 30 لبرامج الماجستير. واعتبارًا من عام 2019، تم استلام ما مجموعه 356 طلبا (75 أنثى و 281 ذكرًا) من 26 دولة عضوا. وتم تخصيص المنحة للاجئين في عام 2019 بما يتماشى مع موضوع العام، حيث تم تقديم 15 منحة (6 إناث و 9 ذكور).
وأحرز **برنامج الفضاء الأفريقي** تقدما باعتماد النظام الأساسي لوكالة الفضاء الأفريقية وتكرس وكالات الفضاء الوطنية جهودها لتنفيذ البرنامج. واعتبارا من 20 يونيو 2020، منح برنامج المراقبة العالمية للبيئة والأمن وأفريقيا 51٪ من إجمالي المنحة البالغة 17500000 يورو (8921378 يورو) إلى 12 اتحادا يمثلون أكثر من 122 مؤسسة في 45 دولة أفريقية تضم 20 شركة أفريقية خاصة و 20 جامعة ومركزا للتدريب.

وكان إطلاق **الجامعة الأفريقية الافتراضية والإلكترونية** في ديسمبر 2019 خطوة أساسية نحو زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم المهني والأكاديمي للمواطنين الأفريقيين. وأصبح النموذج عبر الإنترنت الذي يسمح بالوصول في أي وقت وفي أي مكان أكثر ملاءمة في أعقاب جائحة كوفيد 19. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجامعة الأفريقية في تقييد إطارها التنظيمي الحالي لتعيين موظفين أكاديميين على المدى الطويل. ومن غير المحتمل حل هذا التحدي ما لم يتم منح الجامعة الأفريقية الاستثناءات المطلوبة لقواعد ولوائح الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالتوظيف والتعاقد والمشتريات والتمويل والتشغيل الكامل للجامعة الأفريقية الافتراضية والإلكترونية.

وتم اعتماد **بروتوكول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** في أفريقيا في يناير 2018 تلاه إطار عمل استراتيجي جديد للاتحاد الأفريقي بشأن الإعاقة في عام 2020. ويعزز البروتوكول ويحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويضمن احترام كرامتهم. واعتُمدت **خطة عمل لمكافحة الاعتداءات على الأشخاص المصابين بالمَهَق** لضمان حقوق الأشخاص المصابين بالمَهَق في أفريقيا. كما نفذت المفوضية منظومة الاتحاد الأفريقي للإعاقة لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، تم التوقيع على **بروتوكول 2016 بشأن حقوق كبار السن** في أفريقيا لتعزيز وحماية حقوق كبار السن في أفريقيا من قبل ستة عشر دولة عضوا وصدقت عليه دولتان خلال هذه الفترة.

واعتمد المجلس التنفيذي **الأجندة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي لعام 2063** في فبراير 2020، حيث ضم جميع أهداف جدول الأعمال الاجتماعي في إطار تنفيذي واحد. وتعد **أجندة أفريقيا للأطفال، أجندة 2040** مصدر إلهام لرفع مستوى امتثال الدول للميثاق الأفريقي للأطفال من خلال تحديد مجالات الأولوية بناءً على تقييم

السنوات الخمس والعشرين الماضية والاتجاهات الحالية لحقوق الطفل في أفريقيا. ويجب أن تستمر المفوضية القادمة في الضغط من أجل أفريقيا مناسبة للأطفال من خلال ضمان تنفيذ الدول الأعضاء لهذه الأجندة، المستوحاة من أجندة 2063.

الدروس المستفادة والفرص

لقد بلغت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، سن الرشد في تنسيق الاستجابات للأوبئة والجوائح الصحية، وخاصة الإيبولا وكوفيد 19. ووفرت الاستجابة المنسقة وفي الوقت المناسب للإيبولا بالإضافة إلى التضامن الذي تم إظهاره سابقة وقدرة على التصدي لكوفيد 19. وكان تعبئة الموارد بين القطاع الخاص لمواجهة فيروس إيبولا أحد الإنجازات الرئيسية للمفوضية الأخيرة. وفي حين أن هذه المفوضية لم تنظم موارد مالية مماثلة من القطاع الخاص في أفريقيا، فقد نجحت في الاستفادة من مصادر التمويل غير التقليدية - بما في ذلك الحشد الجماعي للأموال من المواطنين من خلال حفل التضامن الافتراضي. ويجب رفع مستوى الوسائل المبتكرة مثل هذه.

وفي حين أن القارة لا تزال تكافح مع التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لما بعد كوفيد-19، ستظل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، كيانا رئيسيا في جهود أفريقيا للتصدي للوباء. وبالتالي، فإن تعزيز قدرتها بما في ذلك البنية التحتية والقدرات الفنية من خلال بناء مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، يعد أمرا بالغ الأهمية. ويجب بذل الجهود لتعزيز قدرتها على البحث والاختبار وتطوير اللقاحات والمستحضرات الصيدلانية لمعالجة القضايا الصحية الملحة. كما ينبغي على المفوضية أن تستثمر في المفاوضات مع أصحاب براءات الاختراع والشركات المصنعة للأدوية واللقاحات الآمنة والميسورة التكلفة والمتاحة على نطاق واسع.

2.4 تقريب الاتحاد الأفريقي من الناس

يسترشد تقريب الاتحاد الأفريقي من الناس بالطموحين 5 و 6 من أجندة 2063: أفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق مشتركة، وأفريقيا التي يكون تنميتها بدافع من الناس وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية، لا سيما النساء والشباب، ورعاية الأطفال. وركزت المفوضية جهودها على تعزيز الاتصالات والتوعية وإشراك المواطنين والمغتربين، ومراعاة منظور الجنسين في الاتحاد وإفساح المجال للشباب.

معالم بارزة
- تعزيز آليات المساءلة عن التزامات شؤون الجنسين
- تعيين مبعوث خاص للشباب
- تنشيط حملات إنهاء الممارسات الضارة
- إطار عمل لإشراك المغتربين
- قانون نموذجي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث

على مدى السنوات الأربع الماضية، تم بذل العديد من الجهود لتقريب الاتحاد الأفريقي من المواطنين الأفريقيين. وتشمل هذه، المنصات عبر الانترنت والمنصات خارج الانترنت، والتفاعل مع وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، والترويج لعمل أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي وتأييده، وتبسيط هوية الاتحاد الأفريقي من خلال علامته التجارية ومنتجات الاتصال المبتكرة المختلفة. ومن أجل تحسين فهم المواطنين الأفريقيين بهيكل الاتحاد الأفريقي، تم تطوير عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك المؤسسات الرئيسية، وأفلام الملفات الشخصية والمحتوى الصوتي، إلى جانب منتجات الاتصال والمعرفة بما في ذلك المنشورات السنوية، و"صدى الاتحاد الأفريقي" و"دليل الاتحاد الأفريقي". واضطلعت المفوضية، بدعم من جنوب أفريقيا، بالمهمة الهائلة لرقمنة المواد المكتوبة والتصويرية والمسموعة والمرئية الخاصة بالاتحاد الأفريقي وأجهزته. ويهدف المشروع إلى إنشاء مستودع رقمي لسجلات الاتحاد الأفريقي منذ تأسيس المنظمة في عام 1963.

واستنادا إلى الطموح 5 من أجندة 2063 التي تسعى إلى تعزيز الهوية الثقافية القوية والتراث المشترك والقيم والأخلاق لأفريقيا، تم إطلاق كتاب الحقائق في أفريقيا تحت عنوان "دحض الأساطير"، بالتعاون مع "كتاب السجلات الأفريقية. وخلال هذه الفترة، تم تطوير مشروع النظام الأساسي **لمتحف أفريقيا الكبير**، الذي سيتم استضافته في الجزائر. واعتُمد **القانون النموذجي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث** لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وزاد مركز الدراسات اللغوية والتاريخية موارده الببليوغرافية من أجل معرفة أفضل بالتاريخ والتقاليد الأفريقية. وبالمثل، شاركت الأكاديمية الأفريقية للغات في تنسيق أنظمة الكتابة لثلاث لغات محلية عابرة للحدود، وهي إيوي، وسونجاي، وسونينكي. وأطلقت الأكاديمية منصة تفاعلية للغات الأفريقية وأكملت الأطلس اللغوي لستة عشر دولة في غرب أفريقيا.

2.4.1 مراعاة منظور الجنسين في الاتحاد

تواصل المفوضية الدعوة إلى التصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها. كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الامتثال والمساءلة لتنفيذ الصكوك القارية لحقوق المرأة، تم إنشاء العديد من الآليات بما في ذلك **بطاقة أداء ومؤشر بروتوكول مابوتو**. وتوفر **المنصة الالكترونية للاتحاد الأفريقي للإبلاغ عن منظور الجنسين**، منصة جامعة واحدة لإعداد التقارير لأدوات المساءلة المختلفة والتكميلية بما في ذلك بطاقة قياس المساواة بين الجنسين، وتقارير الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وتقارير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وبطاقة أداء ومؤشر بروتوكول مابوتو. وقد دعمت هذه الأدوات تنفيذ الالتزامات ورصدها واعداد التقارير عنها وتسمح بتقييم مدى تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

كما تقدم تقارير توليفة[3] الدول الأعضاء وتقارير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي حول الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، نقاطا بارزة من الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حين تم تحقيق إنجازات ملحوظة في تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، لا يزال التكافؤ بين الجنسين يتطلب مزيدا من الاهتمام، لا سيما في مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى. وكجزء من الإصلاحات المؤسسية، اعتمد المؤتمر في 2018 مقرر التكافؤ الذي يطالب بحصص 50٪ للنساء و 35٪ للشباب بحلول عام 2025. واعتبارا من 30 سبتمبر 2020، من أصل 1744 موظفا في مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال، هناك 634 من النساء (36٪) و 1110 من الرجال (64٪). وبلغت نسبة الشباب في عمر 35 عاما وأقل من ذلك 16٪، أو 271. ومن أصل 271، هناك 143 من الشابات (53٪) و 128 من الشباب (47٪). ومن بين 14 مديرا، هناك 5 نساء (36٪) و 9 رجال (64٪). وتحقق التكافؤ بين الجنسين على مستوى المفوضين منذ عام 2003.

إن توسيع **الحملة لإنهاء زواج الأطفال**، وكذلك إطلاق **مبادرة سليمة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث**، يعززان عزم الاتحاد على وضع حد لهذه الممارسات الضارة. وأسفرت الحملة عن مجموعة من القوانين المتعلقة بزواج الأطفال، والاستراتيجيات الوطنية لإنهاء زواج الأطفال، فضلا عن التعديلات التقدمية للقوانين التي ترفع سن الزواج. وحتى الآن، اعتمدت جامبيا وغينيا ومالاوي وزيمبابوي قوانين وسياسات تجرم زواج الأطفال. وعززت مصر وإثيوبيا وإريتريا وزامبيا القوانين والسياسات الموجودة مسبقا من خلال تعزيز مشاركة الزعماء التقليديين والدينيين والجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني. وتعرف تشاد بالتزامها بإنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030. وتشمل التحديات التي تواجه إحراز مزيد من التقدم عدم إعطاء الدول الأعضاء الأولوية لتنفيذ وإنفاذ القوانين ضد زواج الأطفال، فضلاً عن الافتقار إلى جمع البيانات والإبلاغ المناسبين، مما يخلق فجوة في تقارير تقييم الحملة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، تراجعت بعض البلدان - ومن الأمثلة على ذلك الصومال حيث طرح المشرعون مشروع قانون لإضفاء الشرعية على زواج الأطفال. وتوضح مثل هذه الأحداث أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل للقضاء على هذه الممارسة.

[3] خلال الفترة قيد الاستعراض ، تم تلقي 60 تقريرا تجميعيا للدول الأعضاء.

وفي عام 2017، تم إنشاء **شبكة القيادات النسائية الأفريقية** لاستغلال ثروة خبرات النساء الأفريقيات في القيادة لتعزيز مساهماتهن في بناء واستدامة السلم والأمن والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة، من أجل تحقيق أجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وتعد شبكة القيادات النسائية الأفريقية، بمثابة حركة غير مسبوقة للنساء الأفريقيات في المناصب القيادية التي تهدف إلى أن تكون بمثابة قوة موجهة لزيادة تعبئة النساء في مختلف القطاعات. وستمكن الشبكة النساء من تشكيل طريق السلام والتنمية في القارة.

وفي حين تم إحراز تقدم في تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين، لا تزال التحديات قائمة. ويؤدي عبء التقارير المتعددة بشأن مختلف الصكوك الدولية والإقليمية إلى تقليل تقارير الدول الأعضاء عن الصكوك الإقليمية. ويتيح التقدم البطيء في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة مثل تلك المنصوص عليها في بروتوكول مابوتو استمرار الممارسات التي تعيق إعمال حقوق المرأة وإمكاناتها الكاملة. ومازال تمويل المساواة بين الجنسين غير كافٍ مع مخصصات الميزانية التي لا تتناسب مع الطبيعة الشاملة ومتطلبات التفويض لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأدى تغيير قرار تخصيص 0.5٪ بدلاً من 1٪ إلى صندوق المرأة الأفريقية، إلى جانب تأخر صرف الأموال، إلى إعاقة التقدم المتصور في تمكين المرأة. علاوة على ذلك، خلص المجلس التنفيذي في عام 2019 إلى أنه ينبغي منح المفوضية تمويلا كافيا من الدول الأعضاء لتجنب الاعتماد على الشركاء.

ويمكن أن تعكس جائحة كوفيد-19، معظم المكاسب التي تحققت على مر السنين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد يؤدي تحويل الموارد إلى كوفيد-19 إلى تأخير تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمنظور الجنسين التي لا تعتبر عاجلة. وازداد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بشكل كبير خلال فترة الإغلاق وأدى إلى جائحة ثانوية في جميع أنحاء أفريقيا. لقد عانى الإدماج المالي للمرأة مع إغلاق العديد من المؤسسات النسائية والتجارة عبر الحدود، مما أعطى قوة دفع أكبر للعقد الذي تم اعتماده مؤخرا بشأن الشمول المالي للمرأة (2020-2030). وسيكون من المفيد وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الردود المستجيبة لمنظور الجنسين كإطار لدمج المساواة بين الجنسين ووكالة المرأة في عمليات صنع القرار في أفريقيا، وخطط التعافي لما بعد كوفيد -19 على النحو الذي دعا إليه مؤتمر الاتحاد في معالجة هذه المخاوف.

2.4.2 إفساح المجال للشباب

تؤكد العديد من أطر السياسات على الحاجة إلى إفساح المجال للشباب - لتشكيل مستقبلهم والسياسات التي تؤثر عليهم. ولا يزال تطوير خارطة طريق المكاسب الديمغرافية للاتحاد الأفريقي بما يتماشى مع موضوع العام 2017 المتعلق باستغلال العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب، يمثل استراتيجية مفيدة في معالجة تضخم أعداد الشباب الذي تواجهه الدول الأعضاء.

وفي نوفمبر 2018، تم تعيين أول **مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي معني بالشباب** مع تفويض للعمل كممثل ومناصر لأصوات ومصالح الشباب الأفريقي في هيئات صنع القرار ذات الصلة بالاتحاد الأفريقي. وأصبح مكتب مبعوث الشباب، بمجلسه الاستشاري للشباب والمتطوعين الشباب والشبكات، آلية تعاون أفريقية للشباب للمشاركة والتأثير في عمل الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة العالمية. ويشمل ذلك إحاطات إلى كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حول مساهمات الشباب في إسكات البنادق وتحديد التوصيات الخاصة بالخطط الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن. وتم حشد الدول الأعضاء لإعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل والمعجل لميثاق الشباب الأفريقي من خلال مشجعي ميثاق الشباب الأفريقي الذي يدعم المراقبة القارية وإعداد التقارير. وتعزز المبادرة المساءلة التي يقودها الشباب عن السياسات التي تؤثر على حياتهم.

ويقوم فرق الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي بتجنيد وتدريب ونشر المهنيين الأفريقيين الشباب لمدة 12 شهرا في جميع أنحاء القارة، وتعزيز العمل التطوعي وتعميق مكانة الشباب كفاعلين رئيسيين في تنمية أفريقيا. وفي عام 2017، تم نشر 137 متطوعًا (87 أنثى و 50 ذكرًا) للخدمة مع 44 يكملون خدمتهم. وارتفع هذا العدد في عام 2018 حيث عمل 208 (116 أنثى و 92 ذكرا) من متطوعي الاتحاد الأفريقي الشباب في مختلف الأجهزة والإدارات بالمفوضية والدول الأعضاء والمنظمات الشريكة. وفي عام 2019، تم نشر 231 (121

أنثى و 110 من الذكور) من متطوعي الاتحاد الأفريقي الشباب، مع 169 (95 أنثى و 74 ذكرا) في عام 2020. كما تم تدريب المهنيين الأفريقيين الشباب ونشرهم بالمراكز الإقليمية الخمسة المتعاونة بالمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في عام 2020. وتم استلام أكثر من 9000 طلب من 53 دولة عضوا في مجموعة 2021.

وتهدف **مبادرة المليون بحلول عام 2021** إلى الوصول إلى مليون شاب أفريقي بفرص ملموسة في مجالات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال والمشاركة بحلول عام 2021. وعززت هذه المبادرة تنمية الشباب في هذه المجالات الحيوية ووضعت القارة على مسار تسريع التدخلات نحو تحسين حياة الشباب في أفريقيا. وبالنظر إلى العام الأخير للمبادرة في عام 2021، من المهم التذكير بالأهداف الرئيسية للمبادرة: تسريع الفرص للشباب، وتشجيع أصحاب المصلحة على النظر في وجهات نظر جديدة، واختبار الأفكار الجديدة وتوسيع نطاق النجاحات الحالية، وبناء النظم البيئية القارية ذات الكفاءة. ويوصى بإعادة تنشيط وتكثيف التعبئة رفيعة المستوى بالشراكة مع القطاع الخاص للحفاظ على الاهتمام، ومواصلة العمل على المستويات الفنية للشراكة. ويوصى أيضا بتخصيص المزيد من الموارد للمبادرة لتمكين التنفيذ وإثبات الملكية والالتزام من جانب الدول الأعضاء والاتحاد.

2.4.3 إشراك المواطنين الأفريقيين والمغتربين

كان النهج التشاوري لخطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى لأجندة 2063 طريقة مهمة لإشراك المواطنين الأفريقيين في عمل الاتحاد. وتم ذلك من خلال مشاركة المجتمع المدني ومنظمات المغتربين في المهجر في تعزيز السلم والأمن والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان كأساس لإدماج وتكامل وتنمية أفريقيا وشعوبها. ويجب أن يواصل الاتحاد نقل رؤيته وسياساته وبرامجه إلى المواطنين الأفريقيين والعالم، وبناء منظور أفريقي مهم لمهمته وتمكين القارة من امتلاك السرد الأفريقي لتعكس الحقائق والتطلعات والأولويات القارية وموقفها في العالم.

وتم تطوير مشروع إطار قانوني وسياسي لدعم مشاركة المغتربين بالمهجر في الاتحاد الأفريقي. ويهدف الإطار إلى تحقيق النتيجة الرئيسية للقمة الأفريقية العالمية لعام 2012، والسماح للمفوضية بالانتقال من الوضع المخصص الحالي لمشاركة المغتربين بالمهجر إلى نهج مؤسسي يتم تنفيذه عبر نظام الاتحاد الأفريقي. ومن بين مشاريع الإرث الخمسة للاتحاد الأفريقي التي تم تحديدها خلال قمة 2012 وأجندة 2063، بدأت أربعة: **صندوق استثمار الأفريقيين في المهجر**، و**مشروع فرق المتطوعين من المغتربين في المهجر**، و**سوق المغتربين في المهجر** والمعهد الأفريقي للتحويلات. وساعد المعهد الأفريقي للتحويلات، الدول الأعضاء على تحسين إجراءاتها للقياس الإحصائي للتحويلات، لتطوير و/أو تحديث الأطر التنظيمية لسوق التحويلات، ووضع وتنفيذ السياسات المناسبة للاستفادة من التحويلات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال أنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات، يعيقها النقص الحاد في الموظفين مما أثر بشكل كبير على قدرة المعهد على التنفيذ.

الدروس المستفادة والفرص

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في شؤون الاتحاد، إلا أنها بعيدة عن تحقيق اتحاد محوره الناس، على النحو الذي دعت إليه أجندة 2063. ويوفر إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بعض الفرص في هذا الصدد. وبالمثل، يجب بذل مزيد من الجهود لتحسين اندماج الأفريقيين في المهجر وتعزيز روابطهم مع أجهزة السياسات. ويمارس المواطنون الأفريقيون في جميع أنحاء القارة وخارجها، خياراتهم بحرية، ويطالبون بالمساءلة والشفافية في بلدانهم وعبر الحدود وفي مؤسساتهم. وبدعم من الثورة الرقمية، ينظم المواطنون ويحشدون من أجل التغيير من خلال وسائل مبتكرة. وستكون المفوضية مقصرة في عدم التعرف على الأشخاص الذين يقودون التغيير وتقبلهم وكذلك الأدوات والوسائل والآليات التي يستخدمونها.

وشرعت هذه المفوضية في استراتيجية للدعوة والاتصال تسعى إلى تبديد الغموض عن الاتحاد، ونشر أجندة 2063، بالإضافة إلى آليات التنفيذ. وبينما لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فإن التقدم ملحوظ. ويشمل

ذلك تجديد وجود الاتحاد عبر الإنترنت، وإعادة تسمية هوية الاتحاد واستخدام وسائل الإعلام والأدوات الجديدة للتواصل مع المواطنين الأفريقيين. ويجب على المفوضية تطوير نظام قوي للحصول على آراء المواطنين ومدخلاتهم وأفكارهم وصياغتها حول كيفية تحسين الاتحاد.

بناءً على التقدم الذي أحرزته المفوضية السابقة، تم تسجيل معالم بارزة لتعزيز المساواة والإنصاف للمرأة. ويشمل ذلك تعيين مبعوثين وممثلين خاصين، وإنشاء شبكة المرأة الأفريقية في منع النزاعات والوساطة، وتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في مزاعم التحرش ضد النساء في مفوضية الاتحاد الأفريقي. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لمراعاة منظور الجنسين في الاتحاد على جميع المستويات ومعالجة التحديات التي تواجهها المرأة، بما في ذلك ظروف العمل والتحرش الجنسي والتقدم الوظيفي. ويجب أن تلتزم المفوضية بالتنفيذ الكامل للتوصيات العالقة للجنة رفيعة المستوى وتهيئة بيئة مواتية للمرأة من خلال تعزيز نظام الأخلاقيات والمساءلة عن الانتهاكات داخل المفوضية. وتحتاج المبادرات الأخرى بما في ذلك شبكة المرأة الأفريقية في منع النزاعات والوساطة إلى تخصيص حيز وموارد وقدرات كافية لتحقيق تفويضها.

ويجب تسريع عملية التصديق على بروتوكول مابوتو وإضفاء الطابع المحلي عليه وتنفيذه إذا كان على الاتحاد أن يفي بأي من وعوده للنهوض بحقوق المرأة. وهناك فرص لتحقيق التكافؤ بين الجنسين عبر أجهزة الاتحاد الأفريقي مع القواعد المنصوص عليها في عملية الإصلاح المؤسسي. ومع الإطار الزمني المحدد في 2025 - بالتزامن مع نهاية مدة المفوضية القادمة، من الأهمية إعطاء الأولوية لذلك. ويوفر عقد المرأة الأفريقية الجديد فرصة لمواصلة دفع هذه الأجندة إلى الأمام. ونظرا لأن صندوق المرأة الأفريقية قد وصل إلى نهايته مع أول عقد للمرأة الأفريقية، يجب تطوير آلية انتقالية لإعادة توظيف صندوق المرأة الأفريقية في صندوق ائتماني لمعالجة المدفوعات غير المسددة. ويجب أن تصاحب الصندوق الائتماني المعاد تعريفه آلية مساءلة قوية ومبتكرة.

وفي جميع أنحاء المفوضية، سعت مختلف الإدارات والبرامج إلى استغلال العائد الديمغرافي للشباب. واسترشادا بتوصيات موضوع العام 2017، نفذت المفوضية العديد من المبادرات مثل تعيين مبعوث للشباب، ومليون واحد بحلول عام 2021، وتعزيز برنامج فرق الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي واعتماد استراتيجيات وخطط عمل مختلفة بشأن العقد الأفريقي للشباب. وينبغي أن تستمر المفوضية في دعم المبادرات التي توفر للشباب فرص العمل وريادة الأعمال والمهارات والقدرات لممارسة القيادة. ويجب على المفوضية متابعة الالتزامات بتنفيذ برامج مشتركة مع شركائها مثل برنامج الزميلات الشابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي والبرنامج المقترح للمهنيين الشباب للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وكان تعيين مبعوث الشباب للاتحاد الأفريقي، خطوة مهمة في إفساح المجال للشباب لإرشاد وتشكيل ودفع سياسات وممارسات الاتحاد. وعزز مكتب مبعوث الشباب، مشاركات وتفاعلات الشباب والاتحاد من خلال مجموعة متنوعة من المشاركات عبر الإنترنت وخارج الانترنت. ومن أجل المضي قدما، يجب إضفاء الطابع المؤسسي على المكتب والتعيين ومنحهما مزيدا من الدعم وتيسير الانتقال بين المبعوثين لضمان الاستمرارية والبناء على المكاسب.

2.5 تأكيد مكانة أفريقيا على الساحة العالمية

يأتي عمل المفوضية على تأكيد مكانة أفريقيا على الساحة العالمية مدفوعا بالطموحين 2 و 7 من أجندة 2063: قارة متكاملة، وموحدة سياسيا وتستند إلى مثل الوحدة الأفريقية ورؤية نهضة أفريقيا، وأفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي وموحد ومرن ومؤثر. وركزت المفوضية جهودها على مراجعة وتعزيز شراكاتها، والنهوض بأجندة إنهاء الاستعمار والدفع من أجل تمثيل أكبر في الفضاءات العالمية.

معالم بارزة

- تقييم الشراكات
- مقرر إنهاء استعمار أرخبيل شاجوس
- المرشحون الأفريقيون الناجحون في النظام الدولي

2.5.1 الشراكات الاستراتيجية

كانت المفوضية منشغلة بمراجعة وبناء الشراكات مع الشركاء الانمائيين والمنظمات الدولية والشركاء الثنائيين. ومن خلال المشاركات والزيارات رفيعة المستوى، تمكنت المفوضية من دفع المواقف القارية في جدول الأعمال العالمي للسلام والتنمية والبيئة المستدامة. وقامت المفوضية بصياغة شراكات مؤسسية جديدة، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي واللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية والنرويج. علاوة على ذلك، وقعت المفوضية مذكرتي تفاهم مع الأمم المتحدة لوضع أطر التعاون في مجال السلم والأمن والحكم فضلا عن التعاون الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية الشراكات القائمة بقيادة الدول الأعضاء مع الاتحاد الأوروبي، والمنطقة العربية من خلال جامعة الدول العربية والهند وتركيا، وعززت تنسيق الموقف الأفريقي في مؤتمر طوكيو الدولي "تيكاد" (اليابان) والمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا (الصين).

واختتم الاتحاد بنجاح **تقييم شراكات الاتحاد الأفريقي** وشرع في إعداد استراتيجية وسياسة للشراكات. وكان الهدف من هذه العملية هو (1) تمكين أفريقيا من التحدث بصوت واحد، (2) استهداف الشراكات بشكل أفضل لاحتياجات أفريقيا والميزة النسبية للشركاء، (3) تطبيق أساليب عمل أفضل في إدارة الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا. ويميز عام 2020 نهاية جميع أدوات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، لا سيما اتفاقية كوتونو التاريخية المبرمة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وواصل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تقارب المواقف بشأن الشراكة المعززة بين القارتين بعد عام 2020. وتماشيا مع مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي، دعم الاتحاد الأفريقي أيضا مفاوضات الركيزة الأفريقية بموجب اتفاق ما بعد كوتونو لضمان موقف أفريقي قوي وموحد في إعادة تعريف الشراكة بين أفريقيا وأوروبا. ونظرا لأهمية هذه الشراكة، قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين ممثل أعلى وهو في طور عملية إعادة التفاوض بشأن شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة - التي يجب أن ترتكز على آلية بين القارات للمساءلة وتتبع تنفيذ الالتزامات.

وأدى الفصل بين تعبئة الموارد ووظائف الشراكة إلى ازدواجية لا داعي لها وفي كثير من الأحيان تناقض في النهج، لا سيما بالنظر إلى أن اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون متعدد الأطراف تركز على الشراكات وليس تعبئة الموارد. وتم إنشاء مديرية للشراكة وتعبئة الموارد في إطار الهيكل الجديد كوسيلة للتغلب على هذه المشكلة وضمان الانسجام. واستلزم إنشاء وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي أن يقوم الشركاء بتعديل كيفية عملهم مع الاتحاد الأفريقي حيث ينتقل دور تنفيذ المشروع تدريجياً من المفوضية إلى وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي - النيباد، بينما تحتفظ المفوضية بالسياسة والمشاركة السياسية.

واتخذت المفوضية خطوات لتنشيط عملية مشاركة المجتمع المدني في شراكات الاتحاد الأفريقي الدولية، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة غير الحكومية عبر مناطق العالم. وتعثرت هذه العملية في الآونة الأخيرة حيث تم التركيز بشكل متزايد على العلاقات بين الدول في المنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي "تيكاد" وأفريقيا - الدول العربية. ويوجد للاتحاد الآن مكاتب تمثيلية في بكين وبروكسل وجنيف ونيويورك وواشنطن العاصمة. ويمثل إنشاء مكتب التمثيل في بكين وتشغيله، أول مكتب تعاون بين بلدان الجنوب – الجنوب خارج القارة.

تعزيزا للطموح 7 من أجندة 2063، تقدم المفوضية دعما مستمرا للجنة العشر حول إصلاح الأمم المتحدة، وتدعو إلى فرض قيود على سلطات حق النقض والمزيد من المقاعد الدائمة لأفريقيا من أجل التمثيل العادل. كما دعمت حملات لتسهيل انتخاب و/أو ترشيح المرشحين الأفريقيين لمختلف المناصب والوظائف داخل النظام الدولي، على النحو الذي أقره المؤتمر. ومع ذلك، في بعض الحالات، أثرت النزاعات بين الدول الأعضاء بشكل سلبي على سير عمل اللجنة الوزارية للترشيحات الأفريقية داخل النظام الدولي. ونتيجة لذلك، قوض هذا الوضع تأييد الهيئات العالمية المختصة لمرشحين أفريقيين مشتركين للمناصب الرئيسية.

مكافحة الاستعمار: حالة أرخبيل شاجوس

تأكيدا على التزام الاتحاد بمكافحة الاستعمار بجميع أشكاله، دعمت المفوضية موريشيوس في حربها ضد استمرار استعمار المملكة المتحدة لإقليمها، وهو أرخبيل شاجوس. وأدى ذلك إلى إصدار محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري لدعم إنهاء الاستعمار الكامل لأرخبيل شاجوس. وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك قرارا يطالب المملكة المتحدة بسحب إدارتها الاستعمارية دون قيد أو

شرط من المنطقة في غضون ستة أشهر وكذلك "تسهيل إعادة توطين مواطني موريشيوس، بمن فيهم من أصل شاجوس، في أرخبيل شاجوس، وعدم فرض أي عائق أو عقبة أمام إعادة التوطين". وتبقى المفوضية هذه المسألة قيد نظرها لضمان تنفيذ الرأي الاستشاري.

يظل الاتحاد ملتزماً **بالتضامن مع فلسطين** وشعبها، داعيا إلى الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي وضم الأراضي الفلسطينية، وإعادة التأكيد على حق فلسطين في الوجود. وتواصل المفوضية دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بقضية فلسطين وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المعتمدة منذ عام 1948 حتى الآن، لإجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي. ويستند الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية إلى قيم الكرامة والحرية والعدالة بالإضافة إلى التمسك بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وللمضي قدما، يجب أن تواصل المفوضية بذل الجهود من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب على الاتحاد، باستخدام مكانه في الساحة العالمية، دفع أجندة تقرير المصير لفلسطين.

الدروس المستفادة والفرص

لقد حقق الاتحاد تقدما كبيرا في تأكيد مكانة أفريقيا على الساحة العالمية من خلال، ضمن أمور أخرى، تطوير المواقف الأفريقية المشتركة والتضامن والشراكة مع الجنوب العالمي بشأن التصدي للعنصرية على الصعيد العالمي. ويعد تطوير واستدامة الشراكات على قدم المساواة مع بعض الشركاء التقليديين بمثابة عمل مستمر. ويجب أن يستمر الدفع باتجاه الإصلاحات المؤسسية الدولية، لا سيما مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، في كونه أولوية بالنسبة للمفوضية القادمة. ويجب أن يستند تجديد الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء التقليديين مثل أوروبا إلى إطار عمل قائم على الإنصاف والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وتحركه أولويات أجندة 2063. ويجب دعم الأصوات الأفريقية والتمثيل في الفضاءات والمؤسسات العالمية بما يتجاوز تأييد الترشيحات الأفريقية للتأثير في صنع السياسات من خلال المفاوضات وتوليد المعرفة. وينبغي للمفوضية أن تدعم الجامعات ومراكز الفكر الأفريقية وتتعاون معها في هذا الصدد.

وجعل التأخير في الموافقة على تقييم الشراكات الاستراتيجية، والمقرر المتصل بتأجيل إقامة أي شراكات جديدة حتى اكتمالها، من الصعب على الاتحاد الأفريقي التنويع. ويحتاج الاتحاد الأفريقي إلى إيجاد نماذج أفضل للشراكات بين البلدان والقارات، فضلاً عن اجتماعاته. وتطلب الإصلاح إلى أن تكون نتائج مؤتمرات قمة الشراكة ملموسة وجوهرية لضمان استثمار الموارد الأفريقية، بما في ذلك الموارد الزمنية المحدودة للقادة الأفريقيين، بشكل جيد. وفي غياب نظام معلومات شراكة متماسك، يجد الاتحاد الأفريقي صعوبة في تقديم تقارير عن تأثير الشراكات. لذلك تظل التقارير السنوية على مستوى النشاط والمخرجات. ومن الضروري أن يمضي الاتحاد الأفريقي إلى الأمام في تصميم نظام معلومات يهدف إلى تعزيز التبادل الداخلي للمعلومات داخل الاتحاد الأفريقي وكذلك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتجنب ازدواجية الجهود، وتعزيز أداء أفريقيا في تعاملها مع بقية العالم، وتمكين المقررات الإستراتيجية بشأن الأولويات وتخصيص الموارد وأداء الشراكات.

وستلعب الشراكات دورًا رئيسيًا في الخروج من الجائحة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. وكشف العديد من الشركاء دعمهم لأفريقيا من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، لا سيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وللمضي قدما، ستحتاج أفريقيا إلى استثمارات بدلا من المساعدة الإنمائية الخارجية. وتحتاج أولويات التجارة والاستثمار وايجاد فرص العمل وتنمية المهارات في الاتحاد الأفريقي إلى إعادة تنظيمها بحيث تستجيب بشكل مباشر لإحياء القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة. ويجب التوقيع على أدوات لتعزيز هذا التعاون بين الاتحاد الأفريقي وشركائه لضمان استجابة اقتصادية شاملة ومنسقة. ويجب أن يشمل التعاون مع الشركاء الدعم من أجل تعزيز النظم الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات والبيانات، والتخطيط المشترك لتطوير التكنولوجيا والوصول إلى الأدوية واللقاحات. ويجب أن يواصل الاتحاد الأفريقي قيادة الحوار بشأن إصلاح الديون، خاصة بالنظر إلى أزمة كوفيد- 19.

3 تقوية الاتحاد

المعالم الرئيسية:
- إجراء إصلاحات في الميزانية والمؤسسات
- زيادة التوقيعات والتصديقات على صكوك الاتحاد الأفريقي
- تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

3.1 تنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي

يحدد مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الصادر في يناير 2017 بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي أجندة إصلاح شاملة تهدف إلى إعادة تنظيم المنظمة بشكل أساسي لتلبية الاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء فيها وشعوبها. ويهدف الإصلاح إلى إرساء مفوضية تتسم بالكفاءة والفعالية قادرة على الوفاء بالأولويات القارية المتفق عليها، وجذب واستبقاء أفضل الموظفين النوعيين الملتزمين بتقديم أعلى المعايير أثناء العمل ضمن إطار قوي للمساءلة ويعتمد على الأداء.

وتم إصلاح أساليب عمل قمة الاتحاد الأفريقي. وتم اتخاذ مقرر من قبل المؤتمر بأن يكون هناك قمة عادية واحدة فقط في السنة، وهو مقرر تم تنفيذه منذ عام 2019. وتم وضع جدول أعمال مبسط للقمة يركز على ثلاث قضايا استراتيجية رئيسية فقط لتوجيه اهتمام المؤتمر. وتم وضع التصنيف المنهجي للقرارات لتحسين جودة عمليات صنع القرار، وتعزيز التنفيذ وتتبع التقدم.

وبُذلت جهود لتبسيط هيكل وحوافظ القيادة العليا لإزالة التداخلات والازدواجية وتحسين الكفاءة العامة. واعتبارًا من عام 2021، سيتم تخفيض المفوضية من 10 إلى 8، على أن تتكون القيادة العليا من 6 مفوضين ونائب للرئيس ورئيس المفوضية. وتم إجراء المراجعات لتأسيس نظام توظيف واختيار موثوق وقوي لتحسين الجدارة والشفافية في الاختيار، وكذلك لتعزيز إدارة الأداء وتوضيح إجراءات إنهاء الخدمة على مستوى القيادة العليا. وتم تحديد حصص النساء والشباب للمناصب في جميع أنحاء الاتحاد الأفريقي، بنسبة 50٪ و 35٪ بحلول عام 2025 على التوالي، ويجري التوظيف مع وضع هذه الحصص في الاعتبار.

واكتملت المراجعة الأولية للبرلمان الأفريقي والأجهزة القضائية. ويتم إجراء تقييم أكثر تفصيلا لوضع توصيات أكثر تفصيلاً حول كيفية تعزيز فعالية هذه الأجهزة الرئيسية. ويتداول مجلس السلم والأمن حول كيفية تعزيز أساليب عملها ودورها في منع النزاعات وإدارتها. وتم الانتهاء من استعراض أولي لشراكات الاتحاد الأفريقي. وتعمل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالتعاون متعدد الأطراف الآن على تطوير استراتيجية شراكة شاملة بهدف وضع مبادئ شراكة واضحة، والقدرة على التفاوض بشأن الشراكات الفعالة ومراقبة التنفيذ والأثر.

3.2 تمويل الاتحاد

لا تقل الحاجة إلى إصلاحات مالية تضمن المساءلة والنتائج، أهمية عن الحاجة إلى توفير الموارد الكافية للاتحاد الأفريقي وينبغي معالجتها بنفس الإلحاح.

وواصلت المفوضية منذ عام 2017 إجراء إصلاحات مختلفة تهدف إلى تحديث أنظمة ووظائف الميزنة والمالية والمحاسبة الخاصة بها. وتم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتنفيذ العديد من قرارات إصلاح التمويل. وفي عام 2018، كان الجهد الرئيسي هو تفعيل عملية الميزانية الجديدة والقواعد الذهبية التي تم تبنيها في قمة يناير 2018. وكنتيجة لتطبيق القواعد الذهبية، بدأت عملية ميزانية الاتحاد الأفريقي في اتاحة ميزانيات أكثر مصداقية تراعي مقاييس الأداء ومعدلات التنفيذ وتدفقات الإيرادات الفعلية. وأدى إدخال خبراء المالية من الدول الأعضاء والإشراف من وزراء المالية (لجنة وزراء المالية الخمسة عشر) للإشراف على عملية الميزانية في 2018 إلى تحسين جودة عملية ميزانية الاتحاد الأفريقي بشكل كبير.

وتم اعتماد مقياس جديد للتقييم 2019 - 2021 في فبراير 2019 بما يتماشى مع توصية وزراء مالية الاتحاد الأفريقي لعام 2017 بإدخال "الحدود القصوى" و "الحدود الدنيا" لتحسين تقاسم الأعباء بشكل عام، وتجنب تركيز المخاطر بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمساهماتهم السنوية. وتم اعتماد نظام عقوبات معزز في نوفمبر 2019 بهدف تحسين توقيت مساهمات الدول الأعضاء وامكانية التنبؤ بها.

وهناك 26 دولة عضوا في مراحل مختلفة من تنفيذ ضريبة 0.2٪. ومنذ عام 2017، ساهمت 51 دولة عضوا بما مجموعه 179.5 مليون دولار في صندوق السلام، من أصل هبات مستهدفة يبلغ 400 مليون دولار.

الجدول الأول: ميزانية الاتحاد الأفريقي (بالمليون دولار أمريكي باستثناء عمليات دعم السلام)[4]

نوع الميزانية	2017		2018		2019		2020	
	متوقعة	معتمدة	متوقعة	معتمدة	متوقعة	معتمدة	متوقعة	معتمدة
الميزانية التشغيلية	163	163	165	191	174	171	182	157
ميزانية البرامج	312	290	327	311	344	237	361	217
الاجمالي	**475**	**453**	**492**	**502**	**518**	**408**	**543**	**374**

يظل شركاء التنمية المساهم الرئيسي في ميزانية الاتحاد الأفريقي (بما في ذلك عمليات دعم السلام) بمتوسط 62٪ .

الشريك	المبلغ المساهم به بالدولار الأمريكي
الإتحاد الأوروبي	125,676,836.54
صندوق الاستجابة لجائحة كوفيد 19	43,144,623.44
ترتيب البرمجة المشتركة والتمويل المشترك	7,083,809.33
كوريا الجنوبية	3,735,274.39
الدول الأعضاء	1,319,271.75
إسبانيا	1,112,585.00
الولايات المتحدة الامريكية	994,847.00
البنك الدولي	696,673.00
ألمانيا	585,671.22
مؤسسة بيل وميليندا جيتس	570,961.47
المملكة المتحدة	184,330.73
آخرى	65,845.42
المجموع الكلي	**185,170,729.29**

باستثناء عمليات دعم السلام، تسهم الدول الأعضاء بشكل أكبر منذ عام 2017 في ميزانية الاتحاد. وهذه شهادة على تحقيق الأهداف المحددة خلال مقرر الاتحاد في يونيو 2015 بشأن التمويل الذاتي، أي تمويل بنسبة 100٪ من الميزانية التشغيلية، و 75٪ من البرامج و 25٪ لعمليات دعم السلام بأموال محققة محليا.

الشكل الأول: المساهمات المقررة للدول الأعضاء مقابل الأموال المستلمة من الشركاء (بالمليون دولار أمريكي - باستثناء عمليات دعم السلام)

[4] تم وضع الأرقام المتوقعة في الجدول في عام 2016 عند التحضير لاعتماد مقرر كيجالي بشأن تمويل الاتحاد

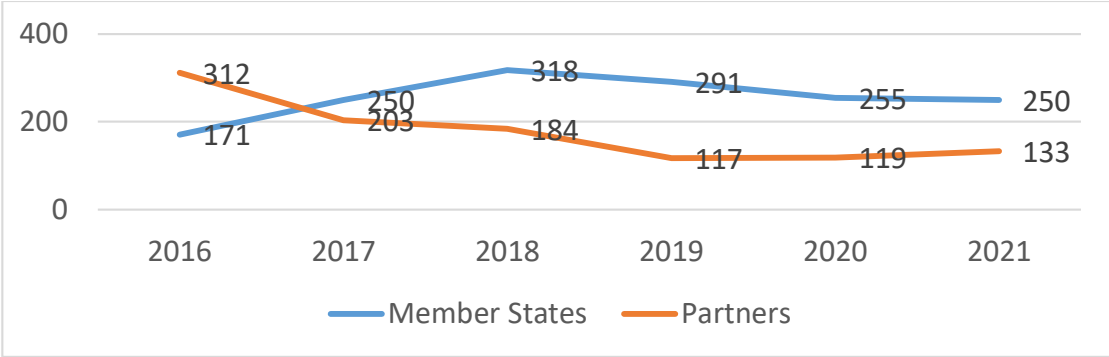

بالرغم من أن مساهمات الدول الأعضاء أصبحت الآن أكثر من تلك التي يساهم بها الشركاء، فإن ما يلي جدير بالملاحظة:

1) بلغ معدل التحصيل 76٪ منذ عام 2016.
2) لم يصل التحصيل مطلقا إلى 100٪، وكانت أعلى نسبة تم تسجيلها 79٪ في عام 2019.
3) انخفض عدد حالات تخلف الدول الأعضاء عن السداد إلى 15٪ في 2019 من 33٪ في المتوسط سنويا.
4) في عام 2020، وصلت التحصيلات من الدول الأعضاء إلى 61٪ اعتبارا من أكتوبر 2020 مقارنة بنسبة 73٪ تم استلامها خلال نفس الفترة من عام 2019. وهي أدنى نسبة يتم تحصيلها على الإطلاق في هذه الفترة من العام، على الرغم من حقيقة أن المبلغ المقرر بالنسبة للدول الأعضاء في عام 2020 كان أقل مما كان عليه في عام 2019. وكان أعلى تحصيل في هذه المرحلة من العام 84٪ مسجلا في عام 2018. وكان المتوسط 68٪ بنهاية أكتوبر. وكان لأزمة جائحة كوفيد 19 آثار مدمرة على الاقتصادات الأفريقية مما أدى إلى تعطيل الإنتاج وانخفاض حاد في الطلب. وأثرت تداعيات التدهور الحاد في النمو العالمي والأوضاع المالية الأكثر شدة فضلا عن الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية، إلى حد كبير على قدرة توليد الإيرادات لمعظم الدول الأعضاء، ومن ثم مساهمتها في الاتحاد الأفريقي.

3.3 المضي قدما في معاهدات الاتحاد الأفريقي

يعد معدل التصديق / الانضمام المتسارع عاملا حاسما نحو تنفيذ القيم الواردة في المعاهدات وتحقيق أجندة 2063. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ارتفع معدل التوقيع والتصديق/الانضمام بشكل كبير، مع تسجيل عامي 2018 و 2019 أكبر عدد من التوقيعات والتصديقات على التوالي.

الجدول الأول: حالة التوقيعات والتصديقات (2014 - يوليو 2020)

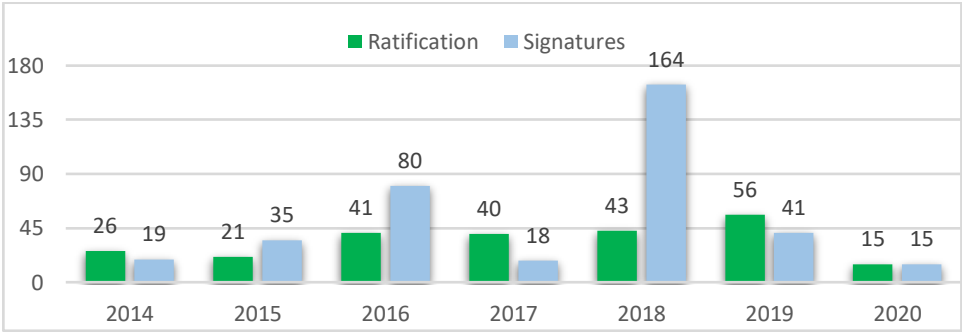

بالرغم من تزايد معدل التصديق، لا تزال وتيرة التصديق على نحو لم تدخل بموجبه معظم الصكوك القانونية المعتمدة منذ عام 2012 حيز التنفيذ. ويعتبر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هو المعاهدة الوحيدة التي حصلت على تصديق عالمي، يليه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اقترب من التصديق العالمي مع أربع وخمسين دولة طرف.

وفي عام 2019، وافق المجلس التنفيذي على خطة العمل لتسريع التصديق / الانضمام إلى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي وتنفيذها، وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن طرائق إنشاء اللجان القطاعية الوطنية والاتصال بها واشراكها. ومن المتوقع أن تسهل هذه اللجان تنفيذ السياسات الوطنية ومقررات الاتحاد

الأفريقي المتعلقة بالتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي / الانضمام إليها وتنفيذها والدعوة إلى اعتماد التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتنفيذ معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي. ومن خلال المقرر نفسه، مدد المجلس التنفيذي أسبوع التوقيع على المعاهدة حتى شهر ديسمبر من كل عام.

3.4 تنسيق الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

في يناير 2017، وافق المؤتمر على أنه يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل والتعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات القارية الأخرى. كما قرروا أنه بدلا من قمة يونيو / يوليو، سيعقد مكتب المؤتمر اجتماعاً تنسيقياً مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية. وتقرر أن يكون اجتماع منتصف العام التنسيقي هو المنتدى الرئيسي للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لمواءمة عملها وتنسيق تنفيذ جدول أعمال التكامل القاري.

وتم تطوير آلية أكثر تعاونا لرسم كيف يمكن للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية العمل في تنسيق بدلاً من خلق تداخلات وازدواج الجهود. وبُذلت جهود لتبسيط عملهم بحيث يكون هناك تقسيم واضح للعمل على أساس الفرعية والتكامل والميزة النسبية. وعززت مفوضية الاتحاد الأفريقي علاقة عمل وثيقة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة التنمية للاتحاد الأفريقي - النيباد، لا سيما في مجالات تنفيذ المشاريع الرئيسية وتعبئة الموارد. وتقدم المفوضية المساعدة الفنية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية للقيام بأعمال تمهيدية سابقة للاستثمار لنقل المشاريع إلى قابلية التمويل والتنفيذ من خلال برنامج بناء القدرات. ومن أجل زيادة تعزيز هذه العلاقة الجديدة، اعتمد المؤتمر بروتوكولا منقحا بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في فبراير 2020. وسيؤدي ذلك إلى تحسين تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والمساعدة في معالجة الثغرات المحددة في تقرير الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي.

وواصل مجلس السلم والأمن إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، بهدف تقديم مساهمات في أنشطتها التي تعني بها المجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الاقليمية. وفي العديد من المواقف، مثل جامبيا وغينيا بيساو والسودان وجنوب السودان، استكمل مجلس السلم والأمن أو استرشد بمقررات المجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الاقليمية المعنية. وساعد ذلك في زيادة تعزيز وتوطيد العلاقة بين مجلس السلم والأمن وأجهزة سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية /الآليات الاقليمية، بالإضافة إلى تعزيز جهود السلام لتحقيق نتائج أفضل للقارة وشعوبها. وفي مايو 2019، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعه الافتتاحي مع الأجهزة المعنية بالسياسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الأليات الاقليمية المسؤولة عن السلم والأمن في مناطقها. وكان هذا اجتماعًا تاريخيًا، جاء بعد ثمانية عشر عامًا من إنشاء مجلس السلم والأمن في عام 2002. وأتاح الاجتماع فرصة للجانبين لتبادل وجهات النظر، وإنشاء تفاهم مشترك بالإضافة إلى وجهات النظر المشتركة حول كيفية المضي قدما والتي من شأنها أن تؤدي إلى معايير مشتركة لاتخاذ المقررات. واتفق مجلس السلم والأمن والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الاقليمية على مواصلة المشاورات السنوية.

فعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في تحقيق التكامل الإقليمي لأفريقيا، لا تزال القارة تواجه العديد من التحديات. ولا يزال التنفيذ المحدود لمقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي وبطء تقديم التقارير إلى هيئات رصد معاهدات الاتحاد الأفريقي بشأن التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ التزاماتها يمثلان تحديات مستمرة. وما لم يتم تسريع معدل امتثال الدول الأعضاء لمقررات الاتحاد وتنفيذها، فسيكون من الصعب تحقيق التكامل الإقليمي. ويضاف إلى ذلك بطء التصديق وإدراج الصكوك القانونية الرئيسية للاتحاد.

ويشكل تعدد العضوية من قبل الدول الأعضاء في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية تحديًا كبيرًا. وبينما قسمت خطة عمل لاجوس لعام 1980 أفريقيا إلى خمس مناطق، شمال وشرق وغرب وجنوب ووسط قارة أفريقيا، اعترف الاتحاد الأفريقي بثماني مجموعات اقتصادية إقليمية في قمة بانجول في يوليو 2006. ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا، أن العديد من الدول الأعضاء تنتمي إلى أكثر من مجموعة اقتصادية إقليمية واحدة مع

عضوية بعضها في ثلاث. ويؤدي هذا إلى تعدد الجهات الفاعلة، وتكرار الجهود، والتنافس في كثير من الأحيان على نفس الموارد. والعضوية المتداخلة مكلفة وتعيق قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على العمل بانسجام.

3.5 التنسيق مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة

من التحديات الحاسمة التي حددتها المفوضية الحالية مسألة التنسيق المحدود واتساق السياسات والمؤسسات الرئيسية، لا سيما في مجال الحكم وحقوق الإنسان. وللبدء في فهم القضايا الهيكلية المتعلقة بالتنسيق المحدود والاتساق، عين رئيس المفوضية، لأول مرة، مستشارًا بشأن اتساق السياسات. ومن خلال هذه الحافظة الاستشارية، أجرت المفوضية دراسات وعقدت العديد من المشاورات مع الأجهزة والمؤسسات وأصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك أ) تقييم العلاقة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة، ب) اتساق السياسات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، ج) ترتيبات الإدارة في أجهزة الاتحاد الأفريقي المختارة، واستعراض القضايا والخيارات لكل منها. وشرعت المفوضية في وضع دليل عمليات لتعزيز توضيح الدور وتحسين العملية داخل مكتب رئيس المفوضية.

وكانت النتائج الشاملة لهذه الدراسات هي أن الأجهزة والمؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى تعزيز التعاون الأفقي والعمودي والعلاقات بينهما. وسيستلزم ذلك مراجعة وتفكير أعمق بشأن تنفيذ التفويضات والقدرات والموارد لتعزيز الكفاءة وتجنب الازدواجية وتحقيق النتائج. والتوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات قيد المراجعة حاليا لمزيد من الدراسة من خلال العمليات الإدارية وعمليات صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تتابع المفوضية القادمة عملية النظر في هذه التوصيات واعتمادها وتنفيذها، والتي من شأنها أن تكون بمثابة رؤى مفيدة لتوجيه عملية الإصلاح المؤسسي.

الدروس المستفادة والفرص

تم إحراز تقدم كبير في جدول أعمال إصلاح الاتحاد. وينبغي للمفوضية القادمة إعطاء الأولوية لتنفيذ العناصر البارزة في عملية الإصلاح، مع إيلاء اهتمام كبير لما يلي:

- مواءمة تنفيذ أولويات أجندة 2063، بما في ذلك مبادراتها الرئيسية، مع الخطط الإستراتيجية للمفوضية المنظمة حديثا، مع مراعاة تقسيم العمل المبين في عملية الإصلاحات، فيما يتعلق بالتركيز ذي الأولوية للاتحاد الأفريقي تجاه المجموعات الاقتصادية الإقليمية،
- تعزيز نظام التوظيف في الاتحاد الأفريقي لتعزيز الكفاءة والمساءلة وممارسات التوظيف القائمة على الكفاءة والتنوع وإعطاء الأولوية لمهارات الموظفين والمراجعة على أساس الكفاءة وتنفيذ توصياتها،
- تعزيز واعتماد أساليب عمل وأدوات وهياكل أساسية جديدة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحقيق النتائج بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة،
- تنفيذ إصلاحات الميزانية والتمويل لضمان الاستدامة المالية.

تتعطل إمكانات التنمية في أفريقيا بسبب التأخر في إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي والتدفقات المالية غير المشروعة التي تصل إلى 50 مليار دولار أمريكي سنويًا. وعملت المفوضية مع الشركاء لبناء قدرات الدول الأعضاء لتحسين تحصيل الضرائب وتوسيع قاعدتها الضريبية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية ووقف التدفقات المالية غير المشروعة من خلال نهج منسق. وفي هذا الصدد، ينبغي على المفوضية تكثيف الجهود للدعوة إلى تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول، وهو خطوة حاسمة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وعكس مسارها.

ويوفر انتخاب المفوضية القادمة فرصة فريدة لمواءمة تطلعات أجندة 2063 مع الاحتياجات والقدرات المؤسسية للاتحاد. ويجب أن تعمل المفوضية التي أعيد تشكيلها حديثًا وتتعامل مع عقلية النتائج والتركيز على الشفافية والمساءلة. وتوفر عملية الإصلاحات بالفعل إطارا لإجراء إدارة التغيير للمفوضية التي بدأت في القمة. وستحتاج المفوضية القادمة إلى ترتيب إعادة التنظيم وإعادة الهيكلة إلى جميع مستويات المفوضية.

وفي ضوء التفويضات المختلفة وإن كانت تكميلية لهيئات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، كان من الضروري تعزيز التنسيق والاتساق والتآزر فيما بينها. ويعد مقرر استبدال قمة يونيو /

يوليو باجتماع تنسيقي بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء هو دليل على الأهمية المعطاة للتنسيق بين هذه الهيئات. إن اعتماد بروتوكول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب النظام الداخلي لاجتماع التنسيق في منتصف العام يعطي زخماً لتعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على أساس التكامل والدعم. ومن الأهمية بالنسبة للمفوضية القادمة ضرورة تنفيذ تقسيم العمل على المستوى الاستراتيجي كما هو منصوص عليه في عملية الإصلاح.

وتحسن التنسيق بين أجهزة الاتحاد الأفريقي خاصة في إطار المنظومة الأفريقية للحكم. وعقدت أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي التي لديها تفويض بالحكم وحقوق الإنسان اجتماعات تنسيق ومشاورات سنوية تهدف إلى تحسين العلاقات فيما بينها. ويوفر الاندماج بين إدارات الشؤون السياسية والسلم والأمن فرصة لتوسيع وتقوية التنسيق والتعاون والتكامل بين ركائز وأعضاء منصة المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وتوجد نفس الفرصة مع اندماج إدارتي التجارة والصناعة والشؤون الاقتصادية من أجل تنسيق أفضل لمبادرات التكامل الاقتصادي. ويجب على المفوضية القادمة تنفيذ توصيات الدراسات الثلاث التي أجريت حول تعزيز العلاقة والتنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والوكالات المتخصصة.

4 رسم مسار المستقبل

يجب أن تواصل المفوضية القادمة التركيز على دعم الدول الأعضاء لتنفيذ أجندة 2063 ومشاريعها الرئيسية. إن تقوية الاتحاد لإيجاد طرق مبتكرة لتعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والحكم الديمقراطي والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية مع ضمان الإدماج الجاد وإشراك النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى، أمر بالغ الأهمية. وبعبارات محددة، من الأهمية إعطاء الأولوية للمجالات الرئيسية التالية:

أ. **إعادة البناء على نحو أفضل**: من الأهمية أن تساعد المفوضية الدول الأعضاء على التخفيف من التهديدات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية والناشئة من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الصحية وإعطاء الأولوية للأمن البشري لضمان رفاهية مواطنيها في جميع الأوقات. وينبغي استثمار الجهود في اقتصادات الرعاية التي تضع الناس في قلب السياسات. ويجب أيضا الاستثمار في الادارة الرقمية - بما في ذلك رقمنة الخدمات وتعزيز الوصول الموثوق والميسور التكلفة إلى الإنترنت. فقد أكد التأثير المدمر لجائحة كوفيد 19 على الإمدادات الغذائية لأفريقيا، أن الأمن الغذائي وبالتالي السيادة الغذائية لا يزال يمثل أولوية كبيرة للقارة. كما سلطت الجائحة الضوء على حاجة الحكومات الوطنية إلى بناء عقود اجتماعية قوية مع مواطنيها لتجنب المصاعب غير الضرورية والاضطرابات الاجتماعية وإسكات البنادق. ويجب أن يرتكز أساس إعادة البناء بشكل أفضل على تعزيز ودعم الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان والسلم والأمن. وسيتطلب التنفيذ الفعال للأولويات الاستراتيجية للاتحاد التزاما سياسيا أكبر وتعبئة الموارد والملكية والابتكار والمشاركة مع المواطنين الأفريقيين والاستفادة من الشراكات المستدامة.

ب. **الادارة الصحية العامة:** نظرًا للدمار الناجم عن الجائحة، فإن الأولوية الحاسمة للمفوضية هي دعم الدول الأعضاء فيها لبناء قدرات الرعاية الصحية والبنية التحتية والأطر القانونية للاستجابة بشكل كافٍ لجائحة كوفيد 19 وإنهائها. ومن المهم للمفوضية أن تسهل تعزيز القدرات القارية للتعامل مع الأوبئة في المستقبل من خلال جعل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها عاملة بالكامل ومؤهلة لتصبح نقطة مرجعية ونقطة تنسيق لمراكز مكافحة الأمراض على المستوى الأفريقي والإقليمي والوطني. وينبغي للمفوضية أن تشجع الدول الأعضاء على التصديق على معاهدة الاتحاد الأفريقي بشأن وكالة الأدوية الأفريقية وتنفيذها، وبناء شراكات عالمية وتضامن في مجال الأمن الصحي، ومنصات الاستثمار الاجتماعي والصحي المبتكرة، وتسهيل إنتاج الأدوية واللقاحات والإمدادات الطبية واللوجستيات لمواجهة الاتجاهات المتزايدة للجوائح الصحية.

ج. **تنفيذ الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي:** يقدم انتخاب المفوضية القادمة فرصة فريدة لمواءمة تطلعات أجندة 2063 مع الاحتياجات والقدرات المؤسسية للاتحاد. ويجب أن تعمل المفوضية التي أعيد تشكيلها حديثًا بعقلية موجهة نحو النتائج. وسوف يستلزم ذلك حتما إعادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج. وتوفر

عملية الإصلاحات بالفعل إطارًا لإجراء إدارة التغيير في المفوضية. وستحتاج المفوضية القادمة إلى تقديم الدعم الفني والإداري والمالي واللوجستي لتنفيذ الهيكل الإداري الجديد. وينبغي أن ينصب تركيز المفوضية القادمة على تنفيذ العناصر البارزة للإصلاحات مثل التنسيق وتقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومهارات الموظفين ومراجعة الكفاءة لتعزيز الفعالية والمساءلة والكفاءة والتنوع من خلال تعزيز نظام التوظيف في الاتحاد الأفريقي. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتنفيذ مقررات ومعاهدات الاتحاد الأفريقي الحالية. ويعتبر تمويل الاتحاد أيضا أولوية رئيسية، والتي لا ينبغي أن تركز فقط على تعبئة الأموال، ولكن أيضًا على الهبات والتشغيل الكامل للمرافق مثل صندوق السلام وتنفيذ إصلاحات الميزانية والتمويل، لضمان الاستخدام الحكيم للموارد النادرة لتعزيز الاستدامة المالية للاتحاد.

د. نحو اتحاد محوره الناس: يجب أن يولي الاتحاد اهتمامًا وأولوية أكبر لتحقيق هدفه المتمثل في اتحاد محوره الناس من خلال إتاحة مساحة أكبر لمشاركة المواطنين والمغتربين في تشكيل شؤونه والتأثير على عمليات صنع القرار فيه. وفي حين لا ينبغي تحويل الانتباه عن الشباب، ينبغي أن تكون المفوضية استشرافية، وأن تتخذ تدابير للاستعداد لتضخم الشيخوخة في العقود القادمة والذي سينجم عن الزيادة الحالية في عدد الشباب. ويجب أن يستمر مراعاة منظور الجنسين في الاتحاد بجدية مع تنفيذ مقرر المساواة بين الجنسين عبر المفوضية والأجهزة، ولكن أيضا مع وجود أنظمة للوقاية من التمييز والتحرش وانتهاكات الحقوق.

هـ. بناء شراكات عادلة: يجب أن يستثمر الاتحاد في شراكاته ويعيد تشكيلها للتأكد من أنها قائمة على الإنصاف والاحترام المتبادل، ومدفوعة بأولويات أفريقيا. وينبغي أن تسهل المفوضية التوقيع والتصديق وتنفيذ الاتفاقات التي تعكس مصالح القارة، سواء للأجيال الحالية والمقبلة. ومن الأولويات الرئيسية الأخرى مواصلة المفاوضات والحوار بشأن الإعفاء من الديون وشطبها، لا سيما في ضوء الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19، على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تستمر المفوضية في الضغط من أجل إصلاح المنظمات الدولية - بما في ذلك تمثيل أكبر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والسماح للمواقف الأفريقية بأن يكون لها وزن أكبر على الساحة العالمية. ولا ينبغي أن يضعف التضامن مع فلسطين، بما يتماشى مع قيم الاتحاد لتقرير المصير لجميع الشعوب والسعي لتحقيق العدالة والكرامة والاحترام.

5 الاستنتاج

ستكون السنوات القليلة القادمة حاسمة بسبب الشكوك والاحترام المتضائل للمؤسسات المتعددة الأطراف. والأساس هو تحول المنظمة لتوليد ثقة واطمئنان الدول الأعضاء وضمان أن تظل المنظمة ذات صلة بالمواطنين الأفريقيين. والأهم من ذلك، ففي حقبة ما بعد الجائحة، تحتاج المفوضية إلى إقامة شراكات شفافة وخاضعة للمساءلة مع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين بطريقة تعكس احتياجات وأولويات أفريقيا. إن تعبئة كل من الموارد المحلية والخارجية والتضامن أمر بالغ الأهمية لضمان أن لا يؤدي الوباء إلى تراجع عقود من التقدم المحرز في مجال الأمن البشري، لا سيما بين الفئات الضعيفة.

وهناك آفاق كبيرة، قائمة أمام المفوضية لأداء أكثر فعالية وكفاءة من خلال تنفيذ إصلاحاتها المؤسسية. وبمجرد تنفيذها بالكامل، سيكون للاتحاد الأفريقي، القدرة على أن يصبح منظمة عالية الأداء ومهنية وذاتية التمويل وقادرة على أن تكون شريكا عالميا موثوقا به. وأصبح هذا الأمر أكثر الحاحا اليوم حيث أصبح النظام الدولي يتسم بشكل متزايد بمشاعر قومية وأحادية بدلا من مبادئ التعاون المتعدد الأطراف التي طال أمدها. وهناك الآن حاجة وإلحاح أكبر للمفوضية لتعزيز جهودها في مواجهة التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية غير المتوقعة وغير المسبوقة والتحديات المتعلقة بالسلم والأمن التي تطرحها جائحة كوفيد – 19. ومن أجل المضي قدما، يتعين على المفوضية تطوير القدرات لدعم الدول الأعضاء فيها والتخفيف من تأثير وعواقب هذه الجائحة وحالات الطوارئ الأخرى في المستقبل.

ونظرا لأن عام 2021 هو عام الفنون والثقافة والتراث، ينبغي استثمار المزيد من الجهود والتركيز على الطموح 5 من أجندة 2063. وتماشيا مع ذلك، هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتوسيع مساحة مشاركة المجتمع المدني كوسيلة لتحقيق اتحاد محوره الناس يحركه مواطنوه - وخاصة الشباب والنساء. وفي حين تم تسجيل قدر كبير من التقدم مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن البروتوكول المتعلق بحرية الحركة الذي لا

يعد مكملا فحسب بل ضروريا لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتخلف عن الركب. ويجب إعطاء الأولوية لضمان التصديق على البروتوكول على نطاق واسع وتنفيذه وادماجه محليا. ويجب أن تصبح حملة إسكات البنادق هدفا شاملا للمفوضية مع هدف طويل الأجل يتمثل في قارة أكثر سلما.

وبينما تقر المفوضية المنتهية ولايتها بالمسؤولية التي أنيطت بقيادتها بشرف عظيم، فإنها تقر بالمساهمة التي قدمها جميع الموظفين لتحقيق هذه المعالم. وجاء التقدم الذي أحرزته المفوضية، نتيجة للقيادة السياسية للدول الأعضاء والارشاد والتوجيه من أجهزة السياسات للاتحاد الأفريقي والدعم من المواطنين والشركاء الأفريقيين. ولا تزال هناك تحديات أمام تحقيق أفريقيا التي نريدها، ولكن الالتزام بالتغلب على هذه التحديات مضمونا. ولذلك فمن الأهمية أن تحظى التوصيات الواردة في هذا التقرير بالاعتبار الواجب من قبل المفوضية القادمة وأجهزة السياسات. ويوثق هذا التقرير المعالم والتحديات والفرص للمفوضية الحالية. كما أنه سيعمل كدروس مستفادة للمفوضية القادمة وتوصيات للبناء من جدول أعمال أفريقيا ودفعه إلى الأمام.